جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ,الطور الثاني

في الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

فرع : علوم اقتصادية

التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب : **حيدر طبوشة**

بعنوان:

واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر

"دراسة حالة تمويل مشروع استثماري عن طريق قرض رفيق والتحدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BDAR وكالة – تقرت-" خلال الفترة 2013-2017

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2018/05/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور / محمد منير بن عبد الهادي (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) .....رئيسا

الدكتورة / زبيدة محسن (استاذة محاضرة – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) .....مشرفا ومقررا

الدكتورة/ سهام بوخلالة (أستاذة محاضرة–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) .....مناقشا

السنة الجامعية :2018/2017

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

*إلى أحلى و أجمل و أطيب وأرق امرأة في الدنيا : **من** حملتني و تألمت و سهرت من اجلي ,من أغرقتني في حجر حنانها و عطفها ,من صبرت وتعبت على تربيتي ,من لم تبخل علينا بدعواتها فكانت خير سند في مسيرتي إلى نور حياتي "**أمي الغالية حفيظة** ".

*إلى أروع وأطيب رجل في حياتي : من عمل وتعب وتحمل الشقاء من أجل تعلمي ,من غرس في مبادئ وقيم اعتز بها ,إلى من أتشرف بحمل اسمه إلى مصدر فخري "**أبي الغالي حسين** ".

*إلى روحي وشقيقة العمر و أفضل صديقة و أغلى وأثمن هدية قدمتها لي أمي ,إلى ضياع قلبي والأقرب إلى روحي "**أختي الوحيدة و الغالية عواطف**".

*إلى إخوتي نور حياتي : أخي الكبير **سمير** الذي لم يخل علينا بنصائحه ,أخي **سهيل** ,إلى ملاذي أخي **إسحاق** ,أخي العزيز **محمد** ,إلى برعم الصغير الذي اترني على نفسه إلى منبع الفرح و ابتسامتي ابن أختي **اسعد ضياء الدين** ,وأبوه الموجه والمرفق **عبد العزيز**. أخي الذي يجمعني كل شيء إلا الرحم "مختار بن زينة " ,

*إلى جدتاي **عائشة** مع دوام الصحة و العافية لها .

*إلى كل الأفراد العائلة ,أخوالي و خالاتي .....

*إلى أصدقائي و صدقاتي من "A" إلى"Z " .

*إلى كل من حمل لي ذرة حب و إخلاص في قلبه .

*إلى كل طلبة دفعة التخرج العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية خاصة طلبة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي "2018".

حيدر طبوشة

شكر و تقدير

الحمد الله الذي هدنا و من علينا بنعمة الإسلام ,أحمد الله وأشكره على نعمه الظاهرة و الباطنة .فالحمد لله الذي وفقني بالنجاح في امتحان شهادة لسانس ,والشكر له أن وفقني على إتمام مذكرة ,واقتداء بقوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

وأتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير إلى أستاذة ومرشدة الأستاذة محسن زبيدة قبولها الإشراف وعلى توجيهاتها وحرصها

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تقرت رقم 944 بالذكر المؤطر بدر الدين حجوج ومدير عبد العزيز بوبكري ونخص العمال بمصلحة القروض الذين أسهموا بشكل كبير في التأطير و التوجيه " ياسين "و "كلثوم "و "عزمي ".....

كما لا ننس إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و التجارية وجميع الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الإشراف على أبواب التخرج .

ولا يفوتونا أن نتقدم بالشكر الموصول إلى من كان له يد عون وإسنادا أو كلمة نصح وإرشاد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود سائلا المولي عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم و أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا ,فإن أصبنا فمن الله وأنفسنا و الله ولي التوفيق .

حيدر طبوشة

ملخص البحث :

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية ،ذلك لمساهمة في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان ، فهو المصدر الرئيسي للغذاء وإشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية ،كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية ،ويوفر المواد الأولية الزراعية ،ومن ثمة يعمل على تحقيق الرفاهية وهذه المحطة النهائية للتنمية الشاملة ،ونظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية قمنا بدراسة جزء صغير من القطاع الفلاحة حيث تطرقنا إلى أحد القروض الفلاحية وأهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني واستخدمنا مجموعة من الادوات للبحث العلمي بالاعتماد تحليل بيانات النتائج للقرض الرفيق و التحدي ودوره في تمويل الفلاحين

الكلمات المفتاحية:

قرض" رفيق – تحدي"، تنمية فلاحية ، قطاع فلاحي، تمويل فلاحي .

Résumé de recherché:

Le secteur agricole des secteurs stratégiques et sensibles, qui contribuent très efficacement dans le processus de développement, afin de contribuer à répondre aux besoins alimentaires de la population, est la principale source de nourriture et de satisfaire beaucoup de désirs de consommation, comme une grande portée pour l'exploitation de la main-d'œuvre et de résorber le chômage endémique dans les zones rurales, et fournit des matières premières agricole, et il ya du travail à réaliser la prospérité et cette dernière étape de développement global, et en raison de son importance pour le développement économique nous avons étudié un petit secteur de l'agriculture, où nous avons parlé à l'un des prêts agricoles et l'importance de l'agriculture dans le cadre de l'économie nationale Nous avons utilisé un ensemble d'outils pour la recherche scientifique et les résulta expérimentaux selon construit pour le compagnon de prêt et de son rôle dans le financement des agriculteurs.

Mots clés:

le développement agricole , crédit RFG , crédit EITAHDI , financement agricole, Le secteur agricole.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	
شكر	
ملخص	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الاشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ
الفصل الأول الجانب النظري للدراسة	01
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للدراسة	01
المبحث الثاني : الادبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع	24
الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة	29
المبحث الأول : منهجية –الدراسة و الادوات المستخدمة	29
المبحث الثاني : تحليل وتفسير و مناقشة النتائج المتواصل إليها	31
خاتمة	67
المصادر و المراجع	70
الفهرس	90

قائمة الجدول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال 1987-1999	13
2-1	الاحجام المالية الموجهة لقطاع الفلاحة في المخططات الثلاثة	16
3-1	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة 2001-2004	16
4-1	مقارنة الدراسات السابقة و الدراسات الحالية	28
1-2	التقدير المالي للمستثمرة الفلاحية	42
2-2	الدعم المقدم من طرف الوكالة في اطار قرض التحدي	42
3-2	الدعم المقدم في اطار قرض الرفيق	43
4-2	طريقة تمويل المشروع	43
5-2	عدد مساحات المزروعة و الانتاجها	47
6-2	احصائيات ملفات قرض التحدي	49
7-2	احصائيات قرض RFG الرفيق للتربية الحيوانات	51
8-2	احصائيات قرض الرفيق للتصدير	52
9-2	احصائيات قرض الرفيق لتسبيقات على البضائع	54
10-2	احصائيات قروض المساعدة –لونساج –لونجام –كنيك	56
11-2	احصائيات قرض بناء الريفي	58
12-2	احصائيات قرض الكلاسيكي	59
13-2	احصائيات قروض مقدمة من طرف الوكالة	60
14-2	يبين علاقة القروض بحسابات وبالإيرادات لدى الوكالة و الزبائن	60
15-2	تبين علاقة بين قرض في اطار التحدي وانتاج الزراعي طويل المدى	62
16-2	يبين علاقة المنتجات التي لا تستغرق وقت طويل في اطار الرفيق	64

قائمة الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
1-1	قنوات التمويل المباشر	2
2-1	قنوات التمويل غير المباشر	3
1-2	مخطط سير القرض من طلب الى منح	45
2-2	مبالغ قروض ممنوحة في إطار التحدي	50
3-2	عدد الملفات قرض التحدي	50
4-2	مبالغ ممنوحة للقرض الرفيق RFG للتربية الحيوانات	51
5-2	عدد ملفات قرض الرفيق للتربية الحيوانات	52
6-2	مبلغ ممنوحة لقرض الرفيق للتصدير	53
7-2	عدد ملفات لقرض رفيق للتصدير	53
8-2	مبالغ ممنوحة لقرض الرفيق لتسبيقات على البضائع	55
9-2	عدد ملفات قرض الرفيق لتسبيقات على البضائع	56
10-2	مبلغ ممنوح لقروض الجهاز المساعدة	56
11-2	عدد الملفات قروض جهاز المساعدة	57
12-2	مبلغ ممنوحة لقرض بناء الريفي	58
13-2	عدد ملفات قروض بناء الريفي	59
14-2	مبلغ ممنوحة لقرض الكلاسيكي	60

قائمة الملاحق

رقم	اسم ملحق	الصفحة
1	معلومات عن قرض التحدي	72
2	طريقة تكاملة لوثائق للملف قرض التحدي بعد الموافقة	73
3	انواع القروض الرفيق مقدمة من طرف الوكالة 944	74
4	معلومات عن قرض الرفيق	75
5	معلومات عن قرض الرفيق الموسمي	76
6	ملفات مودعة لدى الوكالة من سنة 2013 الى وقت الحالي	77
7	ملف قرض الاستثماري التحدي	79
8	مكونات ملف قرض الموسمي الرفيق	80
9	طلب الوكالة لتكاملة الوثائق مذكورة من الزبون	81
10	معلومات عن قرض تسبيقات على البضائع	82
11	معلومات عن قرض اونجام ANGEM	83
12	معلومات عن قرض كنيك CNAC	85
13	معلومات عن قرض لونساج ANSEJ	86

مقدمة

مقدمة

توطئة

أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مربوطا بمدى فعالية نجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرتها على تمويل القطاعات الاقتصادية، فالمهمة الأساسية للجهاز المصرفي هو تدعيم التنمية الاقتصادية، و بما أن القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد إلى جانب المحروقات، فان تمويل هدا القطاع يعد من اعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها.

وقد عرف هذا القطاع تطورا تنظيميا معتبرا سواء من حيث القوانين أو الهياكل، وقد تم ذلك وفق مقتضيات التغير الاجتماعي بصورة عامة، وتبعا لمتطلبات التطورات السياسية، الاجتماعية، وحتى الثقافية في ظل عملية التنمية الشاملة، وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم القطاع الفلاحي من أجل إعادة الاعتبار له و زيادة مردوديته بفعل حسن استغلال كل الإمكانات المتاحة، بدءا بتجربة الإصلاح الزراعي، و التسيير الذاتي سنة1962م إضافة إلى قانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية الصادر في شهر ديسمبر سنة 1987م، و خاصة قانون الثورة الزراعية الذي يتمثل مضمونه في تأميم و توزيع وسائل الإنتاج الزراعية و تجديد التقنيات الزراعية و الجدير بالذكر ان الدولة مازلت تحاول جاهدة للنهوض هذا القطاع.

ومع استقلال الجزائر قامت بصياغة توجهاتها الانمائية والتي أرادت أن تجعل منطلقاتها للتنمية والتخطيط ذات اطار شمولي يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية معا، حيث اعتمدت الجزائر على النفط الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي في جلب العملة الصعبة التي تؤدي إلى النهوض بالقطاعات الأخرى، و لكن مع تراجع أسعار النفط مطلع الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من اختلالات هيكلية، عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع معدل التضخم ... إلخ، وهذه الوضعية أدت بالجزائر للقيام بعدة إصلاحات للحد من الأزمة والتخفيف منها، حيث بدأ بخوض برنامج إصلاحات يرمي إلى اعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة ولكن هذه الاصلاحات لم تستجيب لطموحات الجزائريين المتمثلة في تحسين ظروف المعيشة، و لهذا قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري لإنعاش الاقتصاد 2001-2004و برنامج دعم النمو -2009 2005و البرنامج الخماسي للتنمية2010 -2014 حيث ركزت هذه البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل و توفير شروط استقرار النشاطات و إعادة التوازن الجهوي.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى يمكن أن يساهم التمويل المصرفي– حالة قرض الرفيق و التحدي – في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

للإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهي مصادر التمويل الخاصة بهذا القطاع ؟

2-ما هو واقع تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر ؟

3-ما هي أهم الشروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي بالجزائر؟

4-ما هي أنواع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "دراسة حالة قرض الرفيق وتحدي " ؟

فرضيات:

1- مصادر تمويل الخاصة بهذا القطاع البنوك التجارية و صناديق بصفة عامة و بنك الفلاحة بصفة خاصة ؛

2- مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات وتطورات في السنوات الأخيرة قامتها الحكومة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني؛.

3 -أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي.؛

4-يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى."رفيق قصير المدى والتحدي طويل ومتوسط "

أسباب اختيار الموضوع:

-الاهتمام المتزايد هذا الموضوع في الآونة الأخيرة.؛

-القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي ولا يتحقق هذا إلا بتظافر باقي القطاعات الأخرى منها الجهاز المصرفي .

أهداف الموضوع:

هدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

-التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه.؛

-الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها ؛

-التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم ما جاء به؛.

-التعرف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر في أهم مراحلها.؛

-دراسة و تحليل تطور الجهاز المصرفي في الجزائر..

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

-المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي و اعتمدت المنفذ اقتصاد للبلد ؛

-تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي عملت على تطوير هذا القطاع في الجزائر.؛

-المساهمة والاعتماد الكبيرين على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات بالجزائر.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :تتجلى حدود الدراسة خلال القرض الرفيق والتحدي وقد اقتصر دراستنا على وكالة الفلاحة و التنمية الريفية بمقاطعة الإدارية تقرت رقم 944 .

الحدود الزمنية :تتمثل الحدود الزمنية من 2013 الى 2017 الذين استفادوا من القرض الرفيق و التحدي و بعض قروض اخرى في الوكالة .

منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و كذا التساؤلات الفرعية تم اختيار المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي نعتبره مناسب للطبيعة و نوع الموضوع من خلال تحليل الموضوع ,كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة حالة في الجزء التطبيقي.

مرجعية الدراسة:

لقد تمت دراسة على اعتمدا على عديد من المراجع المتنوعة المعلومات و الحجم " الكتب- المذكرات و الأطروحات- منشورات المؤسسة- المقابلة الشخصية- الجرائد و المجالات- الأحاديث التلفزيونية و الاذاعية- الانترنت-مراجع بالفرنسية "

صعوبات الدراسة:

1-قلة الدراسات السابقة التي تتحدث عن القطاع الفلاحي بشكل عام؛

2-عدم فهم الفلاحين للقرض الرفيق و التحدي ؛

3-عدم القدرة على الغوص في التحليل بسبب سرية المعلومات في البنك .

تقسيمات البحث :

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة وفصلين وخاتمة.

الفصل الأول الجانب النظري للدراسة والذي يتضمن القطاع الفلاحي من خلال مفهومه وأهميته وطبيعته إضافة إلى مشاكل نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي وشروط نجاحه وأخيرا تم التطرق إلى سياسات التمويل المصرفي الفلاحي في الجزائر.

كما اتبعنا منهج دراسة الحالة بالنسبة للدراسة التطبيقية في الفصل الثاني والتي أجريت في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة تقرت رقم 944 .

الفصل الأول

التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائري

تمهيد:

تعد فعالية الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تجميع المدخرات وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية أساس نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر، خاصة مع شحة مصادر التمويل.

فلقد تحمل الجهاز المصرفي الجزائري مهمة تمويل الاقتصاد منذ السنوات الأولى للاستقلال، وفي إطار تخصص الجهاز المصرفي في ذلك الوقت، تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى، وقد عملت الدولة على وضع القواعد الأولية للتمويل لما يضمن توفير الموارد المالية لإنجاز برامج التنمية، إلا أن الحاجيات الجديدة للتمويل التي أفرزتها التنمية الوطنية على الصعيد الفلاحي، أدت إلى إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 كمؤسسة تتخصص في تمويل هذا القطاع، ويضمن توفير الموارد المالية اللازمة لتنميته في إطار الأهداف المسطرة في المخططات التنموية المعتمدة.

المبحث الأول : التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي

المطلب الأول: مفاهيم حول التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية، ومن الضروريات اللازمة لأي قطاع، ذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة.

الفرع الأول: مفهوم التمويل وخصائصه

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية.

أولا: مفهوم التمويل

توجد العديد من التعاريف للتمويل تتباين من تعريف لآخر:

-منها التعريف الأول" مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة "؛[1].

-وكم يعرفها البعض أخر" الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة" ؛[2]

-يعرف التمويل أيضا بأنه: "أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات [3].) "؛

-"التمويل هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت هدف زيادة الإنتاج والاستهلاك " [4].

---

[1]-لياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009ص 37.

[2]-طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010،ص21.

[3]-حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2005،ص 02.

[4]-هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، دار الكندي للنشر والتوزيع-الأردن، 2002،ص 23.

ثانيا: خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بين هذه الخصائص ما يلي :

1-**الاستحقاق** :ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2-الحق على الدخل :ويقصد به أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على فوائد أموالها قبل أي توزيع لأرباح المؤسسة.

الحق على الموجودات :إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة، تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة، وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل التسليم أي التزامات أخرى.

2-**الملائمة** : وتعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت والكمية والشروط والفوائد. [1]

الفرع الثاني: طرق التمويل وأهميته

إن طريقة حصول المؤسسة على احتياجاتها من الأموال يعتبر من أهم انشغالاتها، ويعد التمويل عاملا مهما من عوامل علم الاقتصاد.

أولا: طرق التمويل

1-**التمويل المباشر** :يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى الوحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها، وله عدة صور، ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات)أفراد، حكومة[2] .

الشكل الموالي يوضح هذا النوع من التمويل:

الشكل رقم1-1 : يمثل قنوات التمويل المباشر

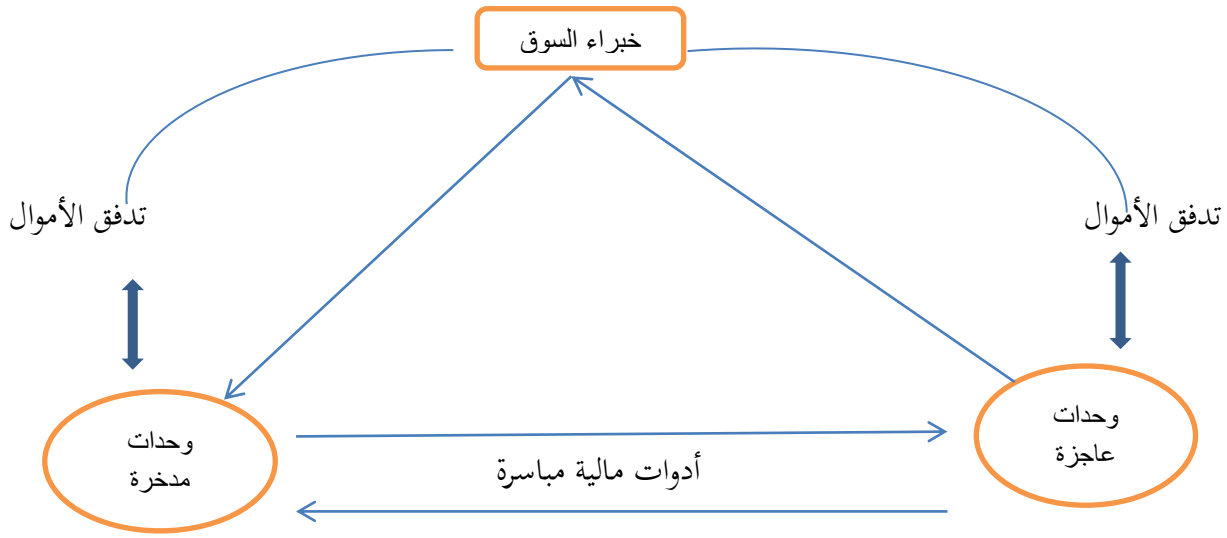

المصدر :عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004،ص89.

هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية)

[1] -هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000،ص77-78

[2] مصطفى رشدي شيخة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ، 1999،ص.196.

أ- **المؤسسات** :تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها، أو من عملائها، أو حتى من مؤسسات أخرى، إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في[2] :

-إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص ؛

-إصدار سندات الائتمان التجارة ؛

-التمويل الذاتي ؛

-تسهيلات الاعتماد... .الخ.

ب- **الحكومة** :تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات، من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة، وأسعار فائدة متباينة، ومن أهم هذه السندات نجد الخزينة[1]

2-**التمويل غير المباشر** :في هذا التمويل يقوم المقترضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية، وهذه العملية ترتكز على تدخل الوسطاء الماليين .

الشكل رقم 1-2 : يمثل قنوات التمويل غبر المباشر

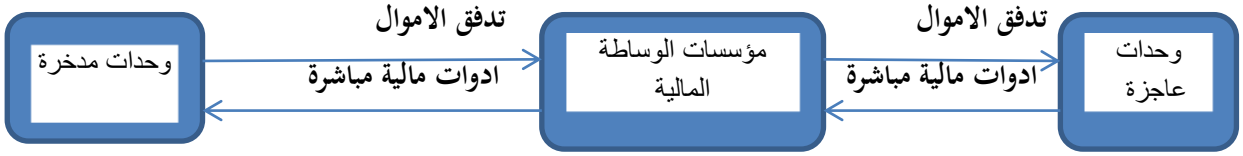

المصدر :عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين، مرجع سابق، ص92.

يقوم الوسطاء الماليين والمتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التحويل، وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشر الأخرى والتي تكو في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مقل الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي...الخ

ثانيا: أهمية التمويل

تعتبر عملية التمويل من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمرغوب فيها من طرف المؤسسة وهذه الأهمية يتم توضيحها في النقاط التالية :

1-**مرحلة تمويل الاستثمار** :وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي، حيث يتم انفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة، إضافة إلى تكوين رأس المال العامل .[1]

2-**مرحلة تمويل الإنتاج** :وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة

[1] -خديجة لحمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع آفاق**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2004-2005ص22.

[2] --www.bayt.com/Fr/specialties/9/111848 شوهد في 20-02-2015

[3] إلياس عقال، مرجع سبق ذكره، ص 37، ص38

الإنتاجية، ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج لعناصر الإنتاج المختلفة، بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة، وهذا هدف إنتاج سلع وخدمات.

3-**مرحلة تمويل التسويق (البيع)** :وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة، وإعداد السلع للبيع، حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها، ثم توزيعها ولا تتم هذه المراحل إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية، كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا هدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعدها على

مواصلة عملية الإنتاج..

الفرع الثالث: أنواع التمويل ومصادره

يصنف التمويل إلى عدة أنواع وله عدة مصادر نذكرها فيما يلي:

أولا: أنواع التمويل

1-**تصنيف التمويل حسب المصدر** :من خلال هذا التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل داخلي وخارجي:

-أ **التمويل الداخلي (الذاتي)** :وهي مصادر تمويل ذاتية أي تعتمد المؤسسة على مواردها الذاتية من الاحتياطات والأرباح المتراكمة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذا على الموارد المتاحة.

ب **التمويل الخارجي** :ويكون مصدره من خارج المؤسسة لأن استخدام التقنية واستعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية بات أمرا ضروريا، وذلك من أجل النهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجي

2-**تصنيف التمويل حسب الغرض** :ويظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه للاستغلال، والتمويل الموجه للاستثمار ونلاحظه في ما يلي:

-أ **تمويل الاستغلال** :هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن أمثلتها التمويل ،التخزين ،الإنتاج، التوزيع ،.. ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات.[1]

ب **تمويل الاستثمار** :يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع.[2]

وفي هذه المرحلة يتقلص رأس المال لدى المؤسسة وفي نفس الوقت يزداد لديها رأس المال الثابت هذا إذا كان التمويل من مصادر ذاتية، أما في الحالة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فإن حجم رأس المال الخاص لن يتغير .

ويتمثل تمويل الاستثمار في مرحلتين هما [3]

-**مرحلة الإنتاج** :وفي هذه المرحلة تستهلك كميات من المواد الخام والوقود وتدفع الأجر والمرتبات للموظفين والمنتجين إضافة إلى تسديد جميع النفقات الأخرى الجارية وهذه النفقات يجب أن تغطيها عن طريق توفير المال اللازم.

-**مرحلة التسويق** :تبدأ عملية التسويق بعد انتهاء عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلعة للتسويق) تعبئتها، نقلها، تخزينها، توزيعها(

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، ، 2003 ص57.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،ص99ص100.

[3] هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص24 .

وهذه المراحل المتعددة في عملية التسويق لا تتم إلا بعد تحمل المشروع لنفقات باهظة يجب عليه تسديدها مما لديه من أموال (سيولة نقدية).

3-**تصنيف التمويل حسب المدة** :تعتمد المؤسسة بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث ينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام: تمويل قصير الأجل، متوسط الأجل، وطويل الأجل.

-أ **التمويل قصير الأجل** :وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتخفيض أهدافه في السيولة والربحية.[1]

وينقسم التحويل القصير الأجل إلى عدة أقسام هي:

-الائتمان التجاري (الدفع على الحساب) :ويعبر عن المشتريات الآجلة لحسابات الدفع والتي تمثل أكبر مصدر من مصادر الأموال قصيرة الأجل .[2]

- **تمويل المصرفي** :هو عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود، ويكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد مدين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.[3]

- **القروض المصرفية قصيرة الأجل** :وتتضمن الحسابات الجارية وحسابات التوفير ويتم اقراضها إلى الأفراد أو المؤسسات أو البنوك وهي قروض قصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لا تزيد عن سنة.

ب -**التمويل متوسط الأجل** :يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة ويكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ ويتمثل التمويل متوسط الأجل ب:

-**القروض المصرفية متوسطة الأجل** :وهي القروض التي تزيد فترتها عن السنة، وتصل إلى 5سنوات، وعادة ما يتم تسديدها على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمها، وقد تكون متساوية في شروط عقد الاقتراض ،وقد يكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل.

-**التمويل بالاستئجار** :هي عملية تبقي الأصل تحت الشركة المستأجرة، وأن تحصل على التمويل في آن واحد، وهناك تشابه بين الاستئجار والاقتراض من نواحي عديدة، ولكن من ناحية أن المؤجر يكون في وضع أفضل من الدائن عندما تواجه الشركة صعوبات مالية، فإذا لم تستطع سداد التزامات الإيجار فإن المؤجر يملك حقا قانونيا أقوى من حق الدائن لاسترداد الأصل المؤجر لأنه لا يزال المالك القانوني لهذا الأصل.[4]

ج -**التمويل طويل الأجل** :تمثل أموال الملكية أي تمويل طويل المدى المصدر المهم والمناسب للمشاريع الضخمة والمشاريع ذات الإنجاز الحدي، ومن بين هذه الأموال ما يلي [5]

-**الأسهم العادية** :وهي عبارة عن حصة في رأس مال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم وهي ذات قيمة اسمية تمثل القيمة المدونة على متن السهم لا تعني بالضرورة سعر السهم (سعر الشراء) وفي العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الاسمية للأسهم العادية.

---

[1] عدنان هاشم السمرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر، عمان-الأردن، 1997،ص264.

[2] حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، مرجع سبق ذكره، ص248

[3] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، القاهرة-مصر، 2007،ص 452

[4] عبد الرحمن دعالهبيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، **التمويل الإداري**، دار المريخ، السعودية، 1993،ص 437

[5] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000،ص 78.

-**الأسهم الممتازة** :وهي عبارة عن أسهم تحمل البعض من صفات الأسهم العادية والبعض الآخر من السندات، وهي أيضا سند ملكية كاملة، ويتمتع حامل السهم بنفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي.

-**السندات** :وهي عبارة عن مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق كما تعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة القيمة الاسمية كما تحدد القيمة السوقية على حسب درجة المخاطر التي يواجهها حاملها.

ثانيا: مصادر التمويل

يمكن تصنيف مصادر التمويل على أساس :

1-**مصادر داخلية (ذاتية)** :عن طريق المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء إلى مصادر أخرى.

2-**مصادر خارجية** :وتكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كان محليا أو أجنبيا لمواجهة احتياجات التمويل.

المطلب الثاني: طرق التمويل الفلاحي

يتميز القطاع الفلاحي بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية والوتائر البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة مما يستوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل حتى يلعب الائتمان دورا محفزا في انعاش هذا القطاع.

الفرع الأول: التمويل الفلاحي وأهميته وطبيعته

يعتبر التمويل الفلاحي (القروض الفلاحية) حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الفلاحية في وقتها، إذ أن المؤسسات تتوجه إلى جهات خارجية لطلب القروض.

أولا: التمويل الفلاحي

وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.

وندكر منها أهمها :[1]

قرض التحدي: هو قرض خاص ببنك BADR موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

وقرض الرفيق هو قرض قصير المدى يقدمه البنك لتمويل المشاريع قصيرة المدى ,تمثل المساهمة الشخصية في هذه الحالة 0 %من التكلفة الاستثمارية، و 100%مساهمة البنك والمتمثلة في قرض الرفيق.

كما أن هذين النوعين سوف نتطرق بشكل تفصيلي فيهما في الفصل الثاني بمعالجة كل جوانب ويوجد الكثير من أنواع القروض الفلاحية

ثانيا: أهمية التمويل

التمويل الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها وهو في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل، ويؤدي الائتمان الفلاحي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية،

[1] مصطفى رشدي شيحة، **نقود المصارف والائتمان**، مرجع سبق ذكره، ص.116

كما يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.[1]

ثالثا: طبيعة التمويل الفلاحي

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث :

-الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار: حيث تعتمد الحياة الفلاحية على المعطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى [2]

-تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي وبالطبع إن هذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.

-المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد التمويل الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.

-ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

الفرع الثاني: ضمانات ومخاطر التمويل الفلاحي

يقوم الفلاح بتقديم ضمانات مقابل مبلغ القرض وبالرغم من هذه الضمانات يبقى التمويل الفلاحي يواجه عدة مخاطر.

أولا: ضمانات التمويل الفلاحي

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة التمويل القصير أو متوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكلفة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة التمويل طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة، كالعقارات، الأراضي، البناءات، السكنات الريفية... .الخ

وبالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى التمويل بحاجة إلى سند قوي من طرق مؤسسات كبرى أو شركات تأمين، وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار الحرائق...الخ[3]

ثانيا : مخاطر التمويل الفلاحي

يواجه التمويل الفلاحي جملة من المخاطر نذكر منها:

تأثير العوامل الجوية (البرودة، الحرارة، السيولة)، والبيولوجية (الآفاق، الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين، فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال.

-طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة؛

-عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغلة؛

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987ص144

[2] مصطفى رشيد شيحة، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1998، ص92 ص93

[3] خلف بن سليمان بن صالح النمري، **الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص15

-عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على سداد القرض؛

-وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

الفرع الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجعة و فعالة يجب أن تراعى الأسس التالية [1]:

1 -لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب فان القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلي استثمار لا هدف له؛

2 -إن إمكانيات الفلاح محدودة و أسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا) ؛

3 -منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة و ليس الملكية ذاك أن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض؛

4 -المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض و استخدامها في الوقت المناسب؛

5 -يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض ، يمكن لهم وذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة ،سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛

6 -كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي، يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛

7- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج و طبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام هذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛

8 -يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط و ، إنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛

9 -يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح؛

10-يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل و على أقساط تسهيلا للدفع.

[1] محمد سعيد الفتيح، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979، ص288.

المطلب الثالث: سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر

لقد كان للتطورات التي عرفها كل من الجهاز المصرفي الجزائري والقطاع الفلاحي بالغ الأثر على تطور مصادر التمويل الفلاحي و كذا النصوص المنظمة للائتمان، وذلك حسب نشوء الجهات المصرفية المختلفة.

الفرع الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي

مر التمويل المصرفي خلال فترة التخطيط المركزي بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:

أولا: المرحلة الأولى (1962-1966)

في بداية هذه المرحلة تولى الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا إلى غاية سنة 1963، أين تولت الخزينة مهمة تمويله و ، قد تطلّب الوضع إنشاء هيئة لتنظيم التمويل والتموين والإنتاج والتسويق فأنشئ الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في مارس 1963الذي سيطر على تمويل قطاع التسيير الذاتي و ، كان مدعما من طرف الخزينة إلى غاية ، 1964أين تولى تدعيمه البنك المركزي، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع الفلاحي 600مليون دج، وفي ظل الديوان تميزت إجراءات التمويل بالتعقيد وطول المسار الذي يتبعه طلب التمويل وقد شكلت المبالغ الممنوحة وإجراءات التمويل عائقا حقيقيا للإنتاج الفلاحي، أما القطاع الخاص فقد عانى منذ البداية من تهميش في عمليات التمويل، حيث أسندت مهمة تمويله للشركات الفلاحية للاحتياط التي طبقت شروط مجحفة للحصول على القرض .[1]

ثانيا: المرحلة الثانية (1966-1982):

أدت سياسة التمويل التي اتبعها كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي إلى عرقلة تطور القطاع الفلاحي، لذا تم حل الديوان سنة 1966و ، أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي للبنك الوطني الجزائري، الذي وضع مقاييس جديدة لمنح و دراسة القروض.[2]

1-إجراءات التمويل قصير الأجل :

بالنسبة للقطاع العام يقوم البنك بتحديد مبلغ القرض بناء على سلم التكاليف الفلاحية الذي تضعه وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، ثم توضع هذه المبالغ في مخطط التمويل الذي يتضمن أربعة استعمالات(التموين، اليد العاملة، أدوات الجر، مصاريف أخر)، حيث لا يمكن استعمال الواحدة مكان الأخرى، ودون مراعاة الاحتياجات الحقيقية للمزارع، الشيء الذي أثر سلبا على الإنتاج الفلاحي، مما ادى إلى صدور المرسوم رقم 406الصادر في 1975/02/14و ، الذي يسمح بتحديد مبلغ القرض بناء على التفاوض المباشر بين الفلاح و البنك، كما أصبح بالإمكان تحويل الاستعمالات من حالة إلى أخرى، وبالرغم من تحسن وضعية القروض قصيرة الأجل لهذا القطاع والذي بلغ 2101.3مليون دج سنة 1979مقابل 1255.4سنة ،1969إلا أن الوحدات الإنتاجية بقيت تعاني من عدم كفاية هذه القروض التي انتقل مؤشرها خلال 7سنوات (76- 69) من 100إلى 140مما يدل على نقص التمويل.[3]

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد عمدت الدولة في هذا الإطار إلى تقليل الحصة المالية الموجهة إليه مقارنة مع القطاع العام، نتيجة للتوجه الاشتراكي للبلاد من جهة ولضعف القدرة على التسديد لدى الخواص من جهة أخرى في تحقيق قامت به كتابة الدولة للتحقيق حول القروض الموجهة للقطاع الخاص، بين أن 31 %فقط من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (1967-1972)تم

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991،ص36

[2] – Slimane Bedrani, L'agriculture Algérienne Depuis 1966, OPU, Alger, 1981, p.209.

[3] Hocine Toulait, **L'agriculture Algérienne, Les Causes De L'échec**, 1ere Edition, OPU, Alger, 1981.p353

استرجاعه، 61 %منها كانت من طرف الملاك الكبار لم و ، يستفد القطاع الخاص على مدار 7سنوات في إطار القروض قصيرة الأجل إلا بـ 223.3مليون دج والذي لا يمثل إلا 4.3 %من إجمالي المبلغ الممنوح للقطاع العام خلال هذه الفترة .

2 –إجراءات التمويل متوسط وطويل الأجل :

بالنسبة للقطاع العام وقبل سنة 1971كان طلب القروض الاستثمارية يمر على المدير الفلاحي الولائي للاطلاع عليه و تعديله، بعدها يوجه إلى اللجنة المركزية للقرض على مستوى البنك التي تقوم بتعديله وفقا للغلاف المالي [1] المخصص من طرف الوزارة الوصية وغالبا ما يكون المبلغ الممنوح أقل من احتياجات المزارع مما عرقل تطور القطاع، إلاأنه وبعد سنة 1971تمت هناك تعديلات هدف إلى التخفيف على القطاع حيث منحت المزارع إمكانية تقديم طلبات بكل احتياجاته و ، أنشئت لجان قرض ولائية تقوم بدراسة الطلب و ، هذا أصبحت اللجنة المركزية مجرد منسق بين اللجان الولائية والبنك الوطني مجرد موزع لهذه القروض، وعلى العموم فقد عرف هذا النوع من القروض تحسنا خلال هذه الفترة حيث بلغ حجمها 801مليون دج سنة 1977مقابل 375مليون دج سنة،1971أما بالنسبة القطاع الخاص فتميزت الإجراءات التمويلية بالتعقيد و التشدد و ، التي لم تتغير منذ ،1966حيث يقدم الفلاحون طلب القرض للجنة الدائرة التي تدرسه، ثم تقوم بتحويله للجنة الولائية التي تقوم بفحص الطلبات قبل أن ترسلها إلى وكالة البنك التي تتأكد من تسجيله في قائمة المستفيدين ثم يدرس ويحول إلى المديرية العامة للبنك الوطني لكي تحدد مبلغ القرض و ، نلاحظ هنا طول الفترة بين طلب القرض وقبوله هذا إضافة إلى الصفة العينية للقروض والمدة القصيرة للقرض التي لا تتجاوز 5سنوات غير قابلة للتمديد و ، لقد أدت هذه النقائص إلى إحداث مناقشات واسعة تمخض عنها صدور المرسوم 246سنة ،1978الذي يهدف إلى إدماج القطاع الخاص في التنمية ،إلا أن التسهيل الأساسي في هذا الصدد هو أن دراسة ملف القرض أصبح يتم على المستوى المحلي بواسطة مدير وكالة البنك وممثل الفلاحة على مستوى الدائرة.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1982–1986)

نتيجة للمشاكل التي عرفها القطاع الفلاحي في المرحلة السابقة، إضافة لبا التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو الاعتماد على القطاع الفلاحي، قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي و تنظيم المزارع الاشتراكية، أتبعت بعملية إعادة هيكلة المؤسسات المالية في بداية الثمانينات و ، إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي تولى مهمة تمويل القطاع الفلاحي ابتداء من سنة ،1982والذي أتبع سياسة جديدة في التمويل و ، عمل على اختصار الوقت في دراسة الملفات، إلا أن عمليات التمويل كانت شبه أوتوماتيكية بالنسبة للقطاع العمومي، فقد كانت مخططات التمويل التي يتم تقديمها من طرف الفلاحين يتم اعتمادها مباشرة من طرف البنك، كما سمح لمسيري المزارع الفلاحية بفتح حسابات جارية باسم المزارع الاشتراكية والسحب الفوري منها طيلة الموسم لتسديد نفقات الإنتاج، كما حضي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص أسعار الفائدة التي خفضت إلى 2 %بالنسبة للقروض الموسمية و 3.5%بالنسبةللقروض الاستثمارية، ولقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة، حيث ارتفع حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العمومي من 172مليون دج

خلال الموسم الفلاحي 83/82إلى 824 مليون دج خلال الموسم ، 85/84كما ارتفعت القروض الاستثمارية من 701مليون دج سنة 1982إلى 1836مليون دج، وهده الإجراءات ساهم البنك في التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي في المراحل السابقة إلا انه لم يجد حلولا جذرية لها، حيث بقي يتخبط في مشكلة القروض غير المسددة، فلقد كانت التسهيلات التي اتبعها البنك في إطار القروض الفلاحية العمومية استجابة لإرادة سياسية يخضع لها خضوعا مباشرا ، كما أن عدم ملكية الفلاحين لوسائل الإنتاج لم تمكن البنك من طلب الضمانات لكون الدولة هي التي تملك هذا القطاع وهي التي تضمنه، إلا أن قلة إدراك الفلاحين للإجراءات البنكية وصعوبة الإلمام بها إضافة إلى عدم متابعة البنك للقروض الممنوحة، أد إلى استعمال القروض في غير الأوجه المخصصة لها، و هذا ما أثر على نسب تسديد القروض، حيث لم تبلغ نسبة تسديد القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العام خلال الموسم 86/85سوى % 24 من إجمالي القروض الممنوحة.[1]

الفرع الثاني: إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية:

تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية وفي إطار القوانين التي تنادي باستقلالية المؤسسات ووجوب اعتمادها على نفسها في مختلف جوانب تسييرها، وبسبب القصور والضعف الذي بدا على التنظيم الفلاحي السابق من انخفاض في الإنتاج وسوء في التسيير وتراكم الديون التابعة للقطاع العام نتيجة التبذير والإهمال والتضخم في الجهاز الإداري، شرعت الدولة في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بما يتلاءم مع الوضع الجديد، فأصدرت القانون 87-19المؤرخ في 1987/12/08[2]الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحيه فردية وجماعية، كما قامت بإلغاء مرسوم الاستفادة بالأراضي الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية بمرسوم رئاسي رقم 25-90المؤرخ في 1990/11/18يدعو إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها، ومع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي تحذف وصاية الدولة، وبالتالي فإن أفراد المزرعة هم المسئولون عن تسيير مزرعتهم، فنجد أن الفلاحين يتفاوضون مباشرة مع البنك فيما يخص مخططات التمويل والمبالغ المقترضة، الشيء الذي من شأنه تسهيل إجراءات طلب ومنح القرض وتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم، ومع إلغاء التخصص البنكي، لم يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية المسؤول الوحيد عن تمويل القطاع الفلاحي و ، تحول إلى بنك تجاري يتعامل مع جميع القطاعات الاقتصادية، ولقد أدى التحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة.

أولا: أثر قانون النقد والقرض على نظام التمويل:

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14أفريل 1990بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا، بما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي

---

[1] – بن سمينة دلال، مرجع سبق ذكره، ص.55،56,57

[2] – بن سمينة دلال، **مداخلة بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، ملتقى دولي بالتعاون مع مخبر العلوم الإقتصادية بعنوان سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 21/22 ص 11-12 نوفمبر 2006

تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله ومجالات نشاطه، وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها، عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات، ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوساطة المالية، وأن تهيئ الظروف المواتية التي تسمح للوحدات الإنتاجية (الفلاحية) العامة والخاصة الحصول على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب، والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان لاسيما وأن هذه المهمة أصبحت من مسؤولية الوحدات الإنتاجية والبنوك، ومن أجل المحافظة على توازنها المحاسبي واحتراما لقواعد المتاجرة والمردودية يجب على البنوك أن توفر الشروط التي تضمن استمرار علاقتها مع المحيط الاقتصادي، وتمكنها من مواجهة المنافسة المعرضة لها، هذه العملية ليست سهلة ما دامت البنوك تعاني من محدودية مواردها ومن صعوبة إعادة تمويلها أما بنك الجزائر، فبعد الإصلاحات الأخيرة صارت عمليات إعادة التمويل مقيدة بشروط صارمة يضعها بنك الجزائر كتحديد سقوف إعادة الخصم والتي ارتفعت من 10,75 % من سنة 1990إلى سنة 1994ووصلت معدلات الفائدة المطبقة على عمليات الإقراض إلى 20 %في نفس السنة، يضاف إلى ما سبق أن البنوك والمؤسسات المالية أصبحت ملزمة عند كل عملية قرض على أن تستشير المصلحة المركزية للأخطار، بعد أن تقدم لها معلومات مختلفة حول المستفيدين من القروض (نوع القرض، المبلغ، الضمانات المقدمة السقف الذي لا يجب تجاوزه ...).

ثانيا: تحديث طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي

من أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي تحولات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية ابتداء من سنة 1991ففي ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هنا يجب الاعتماد على المعايير التقليدية لمنح القروض في اقتصاد السوق، مثل نسب الملاءة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلا من رفض التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة ومشاركته في إفلاس الوحدات الإنتاجية، يصبح البنك التجاري مجبر على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة، أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة، حيث تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطرة في دراسته لملفات القروض، إذ أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق ومنها :

-عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق، أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية؛

-بطاقة تقنية تقييمية للمشروع قيد الطلب التمويلي؛

-فاتورة شكلية أو كشف النفقات؛

-موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 2.000.000دينار جزائري و جدول حسابات النتائج؛.

-الضمانات المقترحة : (رهن التجهيزات موضع القرض، التأمين على الحياة، التأمين على المباني على أن لا يقل مبلغ رأس المال المؤمن عليه عن قيمة القرض الممنوح ؛)

و لقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حجم القروض المقدمة للقطاع الفلاحي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 1-1 : (تطور القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة 1987 -1999)

الوحدة:مليون دج

السنوات	88-87	89-88	90-89	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94	96-95	97-96	98-97	99-98
قروض قصيرة أجل	7025	9432	5683	3282	2273	2226	1650	1414	1094	439	473	121
قروض متوسطة أجل	2112	658	259	6506	506	283	203	94	31	28	56	277
قروض طويلة أجل	2654	423	139	40	19	35	36	46	26	05	06	13
المجموع	11791	10513	6081	3977	2798	2544	1889	1554	1151	471	535	411

المصدر:منية خليفة، القروض البنكية الفلاحية ومشكلة عدم السداد، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002،ص.13،132

تحليل :

ونلاحظ من خلال هذا الجدول الانخفاض الواضح في حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خاصة بعد سنة 1990و ، تطبيق قواعد الحذر والمؤشرات المالية في دراسة الملفات و ، مقابل ذلك نلاحظ الارتفاع النسبي لحجم القروض قصيرة الأجل مقارنة بالأنواع الأخرى من القروض، وذلك راجع لقصور الموارد المالية من جهة ولضمان دورة قصيرة للأموال المقرضة من جهة أخرى، كما أن طلب الضمانات البنكية جعل الإقبال على طلب القروض يتناقص بشكل كبير، بالرغم من التسهيلات التي حضي بها هذا القطاع فيما يخص أسعار الفائدة و ، بالرغم من صدور قانون النقد و القرض الذي نص على ضرورة الالتزام بقواعد الحذر في منح القروض بقي التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يتخبط في مشكلة القروض غير المسددة و ، هذا ما يوضح أن هذه الإجراءات لم تجد مجال فعلي للتطبيق فيما يخص القطاع الفلاحي إلا في حالات قليلة.

حيث ارتفع حجم القروض الفلاحية غير المسددة من 8مليار دينار جزائري سنة 1993إلى ما يقارب 27مليار دينار جزائري سنة 1997، مما دفع بالدولة للتدخل عن طريق إعادة جدولة القروض الفلاحية بغرض تجديد العلاقة بين الفلاحين والبنك.

ثالثا: تطور معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي:

إن الاستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار قانون النقد والقرض كانت هدف أساسا إلى تحرير أسعار الفائدة بصفة منتظمة محاولة من السلطات النقدية تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص الأمثل للموارد، عن طريق التحكم في السيولة النقدية لدى البنوك والتأطير الجيد للقرض من خلال عملية استبدال التسيير الإداري الموجه وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الفلاحي، إلا أن استمرار ميل هذه المعدلات نحو الارتفاع خلال السنوات الموالية قد جعل الدولة وخشية التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة انخفاض هامش الربح فيه إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها، تضع معدلات فائدة تفضيلية لجذب المستثمرين في هذا القطاع حيث حدد معدل8 % بالنسبة للقروض الموسمية مقابل 20 %المطبق رسميا بالنسبة للقروض الموجهة لباقي القطاعات ومعدل% 5و6 % بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وقد بقيت هذه المعدلات ثابتة منذ هذه السنة، هذا وقد طبقت هذه المعدلات في البداية على كل الأنشطة الفلاحية ودون استثناء حتى سنة 1994، لتتفطن الدولة لتخصيص المستثمرين في الفروع الاستراتيجية مثل زراعة الحبوب و إنتاج الحليب، بأسعار فائدة أكثر مرونة، إن تحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقد والقروض قد أدى بالدولة إلى تحمل الفارق بين معدل الفائدة المحدد بالنسبة للبنوك لجميع أنواع القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى وبين المعدل الموجه للاستثمار والاستغلال الفلاحي، وهي تدفع مبالغ طائلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتعويض هذا الفارق.[1]

رابعا: إعادة جدولة القروض الفلاحية

جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر في 1994/07/17يحمل رقم ، 115/94 حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير و ، ذلك لمدة 12سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994فتم تأخير سدادها إلى نهاية ديسمبر ،1997وضمت عملية إعادة الجدولة :

-الفلاحين الذين سددوا جزء من ديونهم ولهم دفعات غير مسددة؛

[1] - بن سمينة دلال، مرجع سبق ذكره، ص13.

-الفلاحين الذين يعتبرهم البنك ذوي نية حسنة لأن عدم التسديد كان لظروف موضوعية (هلاك المحصول نظرا للجفاف أو الأمراض ....)؛[1]

-الفلاحين الذين لهم دفعات متأخرة لمدة لا تفوق سنة.

وقد شملت هذه العملية جميع أنواع القروض، حيث قدرت الديون الفلاحية غير المسددة في نهاية 1994بأكثر من 12مليار دينار جزائري، وفي إطار هذه العملية، استفاد الفلاحون الذين قبلت ملفاتهم لإعادة جدولة ديونهم من قروض جديدة وبأسعار فائدة تفضيلية، وقد اشترط البنك لتقديم قروض جديدة مساهمة المستفيد في المشروع، إضافة إلى طلبه لضمانات مقابل تقديم القروض الجديدة، ونظرا لجفاف سنة ،1997والتي تعتبر أجل انتهاء مهلة البنك واسترداد القروض الدولة التي حددا الدولة للفلاحين، وانخفاض مردودية القطاع في هذه السنة، قامت الدولة بإعادة الجدولة الأولى بعملية جدولة ثانية، والتي انطلقت سنة ،1997وشملت هذه العملية جميع الديون الدولة في العملية الأولى مضافا إليها جميع الطلبات المقدمة من طرف الفلاحين الذين لم يتم جدولة ديونهم في العملية الأولى، فقد تم حتى تاريخ 31 ديسمبر 1997قبول 23685ملف على مستوى كل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق مجالس إعادة الجدولة، وقد بلغت قيمة الديون الدولة حوالي 4.883مليون دينار جزائري، وتم تأجيل موعد سداد الديون المستحقة في سنة 1997إلى غاية سنة.

الفرع الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001 -2014)

ركزت البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل و توفير شروط استقرار النشاطات و إعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1-2 : الأحجام المالية الموجهة لقطاع الفلاحة في ظل المخططات الثلاثة مخطط الإنعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي.

الوحدة: مليار دج

	مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004	مخطط دعم النمو 2005-2009	المخطط الخماسي
اجمالي الاستثمارات	522	4202.7	21214
الفلاحة	65.4	300	1000
النسبة المئوية %	12.46	7.14	4.71

المصدر : لجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،تقارير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول والثاني،.

أولا :تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004:

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

قد تمثل مخطط الإنعاش الاقتصادي في ميدان الفلاحة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،PNDAومن خلال هذا المخطط هدف الدولة إلى تحقيق نمو في القطاع الفلاحي وتوفير الشروط الملائمة لهذا النمو.

قدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي و الصيد البحري بـ 65.4مليار دج، وينقسم برنامج الدعم هذا إلى

[1] منية خليفة، مرجع بق س ذكره، ص 138

قسمين هما: برنامج خاص بدعم قطاع الفلاحة وبرنامج خاص بدعم قطاع الصيد البحري.

استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA،)حيث قدر غلافه المالي بـ 55.89مليار دج، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يلخصه الجدول الآتي:

جدول رقم 1-3 :هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة 2001-2004 (الوحدة 10دج):

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للظبط التنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر:الجزائر، رئاسة الحكومة، برنامج دعم (الانعاش الاقتصادي(،2001-2004)ص.

يبين الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنمية الفلاحية حيث يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر ب 95.9في المائة من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي.

قدرت تكلفة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بحوالي 55.9مليار دج، 46.8 مليار دينارا خصصت :

-تكثيف الإنتاج الفلاحي

-تأهيل النظام الإنتاجي

-الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي ومكافحة الكوارث الفلاحية؛ وقد تم تقسيم هذه الموارد وفق الجدول السابق.

1-1-آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

-أ صندوق الضبط و التنمية الفلاحية(F.R.N.D.A)[1]

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتضمن عدة برامج هذه البرامج ممولة بنسبة 100%من طرف الدولة يتم و تحقيقها من قبل هيئات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية يتم و ، تطبيق هذه البرامج من طرف الفلاحين و مستغلي الأراضي الفلاحية و هذا من خلال الدعم المالي الذي تقدمه الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و الذي تم إنشاءه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302 -067بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30ماي 2000و المحدد لكيفية عمل الحساب الخاص و. كذا التعليمة الوزارية المشتركة رقم 586المؤرخة في 25جوان 2000المحددة لمدونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب 302- 067بعنوان " الصندوق الوطني لضبط و التنمية الفلاحية " من خلال هذا الصندوق يتم تقديم مساعدات مالية للفلاحين و ذلك من أجل إنشاء و تطوير استثماراتهم في القطاع الفلاحي. وكي يستفيد أي مشروع فلاحي من الدعم المقدم من الصندوق يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط عامة :

-المردودية الاقتصادية للمشروع؛

-تحقيق أهداف اجتماعية (مناصب عمل)؛

-الاستمرارية.

[1] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة ،1980- 2009**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2014/2013ص 82-83.

يتم لا و تقديم الدعم المالي مباشرة للفلاح و لكن يتم ذلك عن طريق الهيئات المالية المتخصصة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية)التي تقوم بدفع الأموال إلى الموردين و مقدمي الخدمات ، الذين قاموا بتوفير التجهيزات و المواد للفلاحين أو أدوات خدمات معينة للفلاحين (حرث ، زرع ...) وذلك بعد تقديم الوثائق المثبتة لأداء الخدمة.

-الدعم المقدم من طرف FRNDA :

من أجل توجيه التمويل إلى مجالات معينة قامت السلطات المعنية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من) خلال القرار 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000بتحديد النشاطات الفلاحية التي تستفيد من الدعم و هذا حسب نوع نال شاط من خلال جداول ملحقة بالقرار تبين أسقف المبالغ التي يستفيد منها كل نشاط و كذلك شروط الاستفادة فمثلا في مجال الري:

حدد سقف بناء البئر : بـ 250.000دج في مجال الحمضيات : غرس 300شجرة في الهكتار المبلغ المحدد هو 60.000دج للهكتار تم قد و تغيير هذه النسب و المبالغ وهذا :

-التعليمة رقم 168المؤرخة في 24-02-2002المعدلة و المتممة للقرار599 .

-التعليمة 118المؤرخة في 24-04-2002المعدلة والمتممة للقرار599 .

تم قد و تعديل نسب الدعم حسب النشاط مع المحافظة على نفس المبدأ . ويتم هذا التعديل في نسب الدعم و هذا حسب الأهداف المراد تحقيقها من أجل توجيه الاستثمارات من مجال لآخر.

ب- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز :أنشئ بمقتضى القانون 02- 11المؤرخ في 20شوال 1423الموافق لـ 2002/12/24المتضمن قانون المالية لسنة 2003ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، يستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جورية في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

ج- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :

من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية، والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من جهة أخرى، ومن أجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم إعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.[1]

2-1 أثر تنفيذ المخطط على القطاع الفلاحي الجزائري [2] :

بتحليل أثر المخطط على تطور القطاع الفلاحي، تثبت الاحصائيات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، أهمية تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل، حيث نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية لتنتقل من 32%للفترة الممتدة من 1996إلى ،2000لتصل 40 %للفترة الممتدة من 2000إلى ،2003وقد مكن المخطط من إدماج

[1] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007،ص257

أكثر من 300ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامجه، وقد أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (ديسمبر 2004) إلى أن المخطط يسمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه وبلغت 164مليار دج، إضافة إلى ذلك فقد حقق القطاع الفلاحي نسب مساهمة في اكوين الناتج المحلي الاجمالي جيدة خلال تلك الفترة وصلت سنة 2003إلى 11%.

ثانيا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو:(2005-2009)

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم أنه رغم تضاعف الغلاف المالي المخصص للفلاحة بـ 3.6مرة مقارنة مع البرنامج السابق، إلا أن مكانة الفلاحة من الاستثمارات انخفضت من 12.4 %إلى 7.14%بقيمة 300مليار دج.

1-مخصصات برنامج دعم النمو الفلاحي والريفي:

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادة فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة، آخذة في الاعتبار المتغيرات العالمية، حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300مليار دج من أجل إنجاز الأعمال التالية :

-تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط ؛

-تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج ؛

-مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربة المواشي وتطويرها ؛

-حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي ؛

-تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها .[1]

والجدير بالذكر أن الحكومة تقترح خلال هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي تشريعا يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض لتنمية النشاط الفلاحي .

عرف قطاع الفلاحة في ظل هذا المخطط نموا مضطردا إذ ارتفاع من 1.9 %سنة 2005إلى 5 %سنة 2007 ولقد سجل الإنتاج الفلاحي إرتفاعا قيما حيث انتقلت قيمته من 359مليار دينار سنة 2000إلى 668مليار دينار في 2006.

فيما يخص استخدامات الأرض فقد واصلت الدولة جهودها لاستصلاح الأراضي الزراعية ساعية إلى توسيع هذه الأراضي وزيادة مساحاتها عبر كامل التراب الوطني، معتمدة في ذلك على برنامج استصلاح الأراضي بالامتياز، فلقد تم سنة 2005إضافة 9 مشاريع لاستصلاح مساحة تقدر ب 1.710هكتار عن طريق منح الامتياز، وزادت هذه المشاريع أكثر في سنة 2006حيث فتح 17مشروع لاستصلاح 7.512هكتار ورغم هذه الزيادة المعتبرة إلا نها لم تصل إلى الحد الذي وصلت إليه في الفترة ، - 2004 2000وهذا نظرا لكون الفترة 2000-2001استفادت من الحد الأقصى لعدد هذه المشاريع بتكاليف باهظة وكون العديد من هذه المشاريع مقدمة من السلطات المحلية.[1]

---

[1] يسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008،ص190-191

[2] أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف، .، ص2013 مارس12/11

2-إحصائيات تمويل القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار قرض الرفيق

وفي إطار هذا المخطط منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما قيمته 6. 84مليار دج للفلاحين في اطار قرض رفيق منذ انطلاقته الفعلية في أكتوبر[2] 2008إلى غاية نهاية شهر جوان 2009؛ قدو عرف هذا الإجراء بعد سنة فقط من انطلاقه نجاحا كبيرا و سمح بمرافقة 7555زبون بين فلاحين خواص و مزارع نموذجية و تعاونيات للحبوب و مؤسسات عمومية بقيمة 6.84مليار دج؛ ويذكر أن هذا المنتوج الجديد الذي هو بمثابة قرض دون فوائد موجه لتمويل القطاع الفلاحي و بعض النشاطات الملحقة بقطاع الفلاحة قد تمت المبادرة إ في به طار تطبيق ترتيبات قانون التوجيه الفلاحي و برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي؛ وحسب الفروع فقد نال فرع زراعة الحبوب حصة الأسد من خلال منحه 707 6قرض بقيمة 3.74مليار دج يليه فرع تربية المواشي ب 312قرض بقيمة 779.8مليون دج؛ وقد استفاد فرع البطاطا من 263قرض بقيمة 1.48مليار دج متبوعا بفرع تربية الدواجن126 (قرض - 558.8 مليون دج و(البقول الأخرى)60 قرض بقيمة 80.98مليون دج و(غرس الأشجار49 (قرض بقيمة 80.13 مليون دج و(تربية الابقار ب 31قرض بقيمة 62.47مليون دج و فروع أخرى7 قروض بقيمة 51.12مليون دج .

وحسب الولايات تأتي تيارت في المركز الأول من حيث عدد القروض الممنوحة ب 720 قرض متبوعة بقسنطينة ب 658 قرض و (ميلة)362 و(قالمة و الأغواط) 341 قرض لكل منهما و(غليزان)334 قرض و(سكيكدة) 332 و خنشلة . (292الخنشلة)ويعمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تطوير بعض الفروع مثل تربية الدواجن و ، المبدأ بالنسبة لهذه العملية يكمن في مرافقة المذابح من خلال قروض رفيق و بالتالي تمكينها من تطوير نسيج من المنتجين في هذا الفرع يمكنهم بدورهم الاستفادة من هذا النوع من القرض

ثالثا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي (2010- 2014)

من خلال بيانات الجدول يتبين أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي المخصص يقدر بـ 1000مليار دج بنسبة 4.71 %وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص بـ 2.3مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي و الأغلفة المالية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية و الذي رصد له مبلغ 10122مليار دج بنسبة 47.71%،على حساب القطاعات الخلاقة للثروة كالفلاحة و الصناعة و السياحة.[2]

يتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي و الريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200مليار دج سنويا، أي 1000مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014م، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى ما يلي :

-الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح و الشعير و البقول و الحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتجات يراهن استيراداتها الميزان التجاري و يضعف الأمن الغذائي للبلاد؛

-تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20%و30% هدف اقتناء البذور و الأسمدة و تطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها و كذا غرس الأشجار واقتناء آلات زراعية و تجهيزات لجمع المنتوج و تحويله (جمع الحليب ،معاصر الزيت،...) ؛

-تحمل أعباء قرض فلاحي ريفي "رفيق" بدون فوائد.

[2] http://www.ennaharonline.com/ar/?news=38511

استفاد قطاع الفلاحة في إطار البرنامج الخماسي تم غلاف مالي قدره 5.13مليار دولار، هدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام، إلى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع 360ألف هكتار من الغابات، و 70ألف هكتار من المناطق الرعوية، إلى جانب مليون هكتار من الزيتون. وهدف المخصصات المالية للقطاع الفلاحي بالأساس إلى تعزيز مخطط التوجيه الفلاحي الذي تم إدراجه منذ عامين، إلى جانب وضع خطة عمل للسنوات الخمسة المقبلة.

وبحسب ما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية فإن قطاع الفلاحة شهد التوقيع على 48عقد نجاعة عبر عديد من الولايات، مكنت في مجملها من تحديد قدرات كل منطقة من ناحية توفير المنتجات الفلاحية، مع التركيز كل سنة على منتوج محدد حسب معطيات السوق، كما تم تحسين بعض الفروع المرتبطة بقطاع الفلاحة، من بينها إنتاج الحبوب والزيتون والحليب واللحوم والبطاطا والطماطم الصناعية إلى جانب التمور.

ويرى المختصون في قطاع الفلاحة بأن سنة 2009كانت سنة مرجعية بالنسبة لتعميم سياسة التجديد الريفي، فقد تم التركيز خلالها على تحسين ظروف المعيشة في الوسط الريفي، بغرض تشجيع الإقامة في هذه المناطق، إلى جانب إطلاق الكثير من المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية.[1]

رابعا: الآلية المالية لصرف المخصصات الاستثمارية للقطاع الفلاحي:

منذ سنة 2008 تطور الدعم لصالح المستثمرين و متعاملي الفروع وسكان الريف ،كما تنوعت الصناديق لتلبية احتياجات خاصة منها :

-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية (FNDIA)؛

-صندوق حماية الصحة الحيوانية و حماية الصحة النباتية (FPZPP)؛

-الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA)؛

-صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية (FGCA)؛

-صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)؛

-صندوق مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب(FLDDPS)؛

-الصندوق الخاص لدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين (FSAEPA)؛

-الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) .[2]

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين)عادة من 30 %إلى 50 %)مع التخفيض إلى غاية 100%من نسب الفوائد على القروض، كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو أخيرا كتخصيص خاص لضبط الأسواق، مع تقوية القدرات المخصصة للمتابعة و التقييم و الأنظمة المعلوماتية.

يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية، يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى و يوجه المتعامل نحو نوع القرض (الرفيق، التحدي ،الفدرالي، الممون، الإيجاري..) و نوع الدعم العمومي الملائم، وفي الأخير يمكن تقدير المستوى الحالي للاستثمار في القطاع الفلاحي و الريفي انطلاقا من مستويات القرض و دعم المتعاملين ،غير أنه يجب إضافة لهذا المستوى من الاستثمار:

[1] http://taougrite.yoo7.com/t605-topic2015-04-23 شوهد

[2] تم استحداثه في قانون المالية ،2013أنظر الجريدة الرسمية، العدد 72،30ديسمبر ،2012ص 19.

التطهير المالي الذي شمل جميع البرامج التي أطلقها القطاع منذ سنة 2000م، ومسح الديون البنكية للفلاحين و المقدرة بـ 41مليار دج سنة ،2009بالإضافة إلى حصة هامة من الاستثمارات التي تحققت بأموال خاصة.

الفرع الرابع: مؤسسات التمويل الفلاحي

تتمثل مؤسسات التمويل الفلاحي في نوعين هما:

أولا: المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات... .الخ

أيضا هذه القروض تكون في شكر الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها، من بين هذه المؤسسات:

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMAيعتبر الصندوق وهو شركة مدنية معتمدة بمرسوم لوزارة الاقتصاد بتاريخ 04/ 1964[1] 27/الكائن مقرها في 24شارع فيكتور هيجو بالجزائر العاصمة.

ثانيا: المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر:

1-**البنك الوطني الجزائري B.N.A** " "من سنة 1962إلى 1982:أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 178- 66المؤرخ في 13جوان 1966ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في :[2]

-بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966 ؛

-بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967 ؛

-مكتب الجهوي للخصم.

وكان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل بنقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب.

و كانت وظائف البنك الوطني الجزائري تتمثل فيما يلي :

-تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع والاعتمادات المستدينة؛

-منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى ،

[1] 1 http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-spot 2302.html2015-03-20 شوهد في

[2] - لعشب محفوظ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001،ص15

1982 حيث تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؛

-منح القروض للقطاعين الصناعيين العام والخاص ؛

-تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية ؛

-تمويل الجماعات المحلية .

2-بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R" " إبتداء من 13مارس 1982إلى يومنا هذا [1]

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم رقم 82-106بتاريخ ، 1982/03/13وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري ، وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة ، وكذلك الصناعات الزراعية، أي المتركزة على الزراعة، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل أي من شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة وهو بنك تنمية)يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل هدف تكوين رأس المال الثابت منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، أو مع بدون ضمانات قصد :

-تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية ؛

-مساعدة المسؤولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد احتياجاتهم المالية، ومراقبة الاستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها؛

-تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة هذا القطاع ؛

-تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية؛

-تمويل أنشطة وهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

3 **-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي C.N.M.A**" " تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ ،1972و أعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21جويلية 1998كشركة مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين و اعتباريين.

4 -**الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية F.N.D.R.A**""

5-**الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA**" " يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الأمر الذي انبثق من تجمع أنشأ عام 1972بالمرسوم رقم 04 / 72المؤرخ في 02 – 12 – 1972و الذي أنشأ على أنقاض القرض الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية ، و كان نتيجة إرادة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم ، إذن فهو وسيلة للحماية الاقتصادية و الاجتماعية .

وتختلف هذه القروض في فترة استردادها ونسب فوائدها كما يلي:

-أ القروض قصيرة المدى :تسمى بقروض الموسم الفلاحي ومدتها أقل من سنة.

ب- القروض متوسطة الأجل :هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض والآلات وآلات السقي...الخ، ومدتها من سنتين إلى خمس سنوات.

[1] - د محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005ص ، 134.

ج– القروض طويلة الأجل :هي قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي، حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة.

خلاصة :

من خلال مما سبق يتضح أن للقروض أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ، و للقرض الفلاحي دورا هام في تطوير الفلاحة و تنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة إلا أن هذا الدور متوقف على إجراءات و تدابير منحه و الأهداف التي يستهدفها و كذا الهياكل و الأجهزة التي تتولى تنفيذ سياسته حيث أنها تأثر بشكل كبير على الفعالية المطلوبة منه ، إلى جانب ذلك يسجل وجود مؤسسة متخصصة في تمويل هذا القطاع و زيادة الاهتمام به .

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

سيتم التطرق فيما يلي إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة حيث قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب فخصصنا المطلب الأول للدراسات العربية والمطلب الثاني للدراسات الأجنبية أما المطلب الثالث فخصص للمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1.بن سمينة دلال سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر . جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2006.

هدف هذه اطروحة هي عرض سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات المتتالية للوقوف على مشاكل نظام التمويل ثم تقدم البدائل التمويلية الممكنة.

من نتائج الدراسة:

–العمل على استكمال الإصلاحات المصرفية وتحرير النشاط المصرفي والمالي حتى يكتسب فعالية أكبر ويساهم بدرجة أكبر في تمويل الاستثمار الحقيقي؛

– تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرار التمويل بما يسمح للفلاح الحصول على القرض في الوقت المناسب؛

–الاجتهاد في وضع سياسة ائتمان فلاحي سليمة ومربحة؛

–وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة يكثف الرقابة الداخلية عليها ويمكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان .

2 .دراسة وليد حمدي باشا السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري دراسة حالة تمويل المشاريع الفلاحية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2000/2010 .

هدف هذه الدراسة إلى معرفة آثار السياسات المتبعة في البنك وتقييم دورها من خلال معرفة حجم وأثر القروض المقدمة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في تمويل القطاع الفلاحي في ظل السياسة الزراعية الحديثة والعلاقة بين السياسة التمويلية والسياسة الائتمانية المتبعة في القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

والتعرف على اتجاهات السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية باختلاف أنواع القروض الممنوحة وكفاءة سياسة تحصيلها لما لها من دور أساسي في الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وضمان ديمومتها.

من نتائج هذه الدراسة:

توصي الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول علة القرض كما توصي أيضا بتحسين الكفاءة الإدارية للبنك وذلك يخلق نظام متكامل لتدفق المعلومات على كافة المستويات الإدارية لبنك وتوفير الكوادر الفنية الماهرة المزيد من الاهتمام بالمزارع الصغيرة التقليدية من خلال توسيع قاعدة فئات القروض المتوسطة وطويلة الأجل.

ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤسسة المالية الوحيدة المسئولة عن تمويل السياسة الزراعية في البلدان لذا فإن تطور أساليبه وباستمرار وفق أحدث الطرق والوسائل وزيادة رأس مال هدفه من الأهداف الضرورية الواجب تحقيقه لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الأمام.

3 .عياش خديجة سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر.

تتمحور إشكالية البحث حول إلى أي مدى يمكن لسياسة التنموية في القطاع الفلاحي أن تساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري؟

أتبع المنهج الوصفي في دراسة الموضوع وقام بدارسة المخطط الوطني في الفترة .2000-2007

نتائج الدراسة:

-تحسن الموقف الدولي نحو الجزائر وهذا من خلال المشاركة الفعلية في المحافل الدولية منها التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كذلك إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا يعني عودة الجزائر إلى الساحة الدولية؛

- واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي إعادة بعثه من جديد لخدمة الاقتصاد الوطني شريطة إتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع وعدم ترك السوق الوطنية حكرا على المنتجات المستوردة أو المصدرة من قبل المستثمرين الأجانب لجعل السوق الوطنية موطنا لها في ظل تحطيم بنية القطاع الفلاحي.

- لم يكن هناك تأثير على مستوى الإنتاج رغم التزايد في عدد الإطارات وذلك لعدة أسباب منها:

-الطابع النظري لتكوين مما لا يسمح بإدماج إطارات بوسط الفلاحين؛

-تعاملهم مع الفلاحين بأسلوب الأمر والنهي وعدم أخذ خبرتهم الميدانية الطويلة بعين الاعتبار؛

-انحراف الإطارات المتخرجة نحو المهام الإدارية بعيدا عن مواقع الإنتاج المباشرة وتسربها نحو القطاعات الأكثر ربحية.

4. فاطمة الزهراء تيرس "، القروض الفلاحية كأسلوب لترقية القطاع الفلاحي في الجزائر "، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ونقود،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة ،دفعة .2014

تتمحور إشكالية هذا البحث :ما مدى مساهمة القروض الفلاحية في ترقية القطاع الفلاحي؟

ولدراسة الموضوع اتبعت المنهج الوصفي ،كما قامت في الدراسته الميدانية بإتباع المنهج التحليلي الوصفي.

نتائج الدراسة:

-الفلاحة أحد الثروات الطبيعية المستدامة غير مستغلة من طرف الحكومة الجزائرية ،

-القطاع الفلاحي يستطيع أن يساهم في الدخل الوطني وبشكل كبير وتحسين الأمن الغذائي الذي بدوره يحقق التنمية الشاملة ،

-القروض الفلاحية تعتبر الأسلوب الأمثل لحل مشاكل كثيرة يعاني منها القطاع الفلاحي الجزائري ،

-يمكن أن تكون عبء أو تكلفة بالنسبة للدولة إذا لم تستغل للغرض المطلوب وإذا لم تكن هناك رقابة كافية من طرف البنوك وبتالي يمكن القول هناك هدر للمال العام.

5. د باشوش حميد. واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015

إشكالية الدراسة:

ما هو واقع قطاع الفلاحة في الجزائر وما هو دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني؟

هدف هذه الدراسة هي تحليل وضعية قطاع الفلاحة ومكانة الإنتاج الفلاحي في الإقتصاد الوطني، للوصول إلى هذا الهدف تم متابعة وتحليل المؤشرات التي تبينّ تطور المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية، كما تمّ متابعة تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل.

وقد بينت نتائج الدراسة تنوع الإنتاج الفلاحي وتطور الكميات المنتجة في بعض المنتجات الفلاحية

بسبب التحسن النسبي في فعالية برامج الدعم الفلاحي وبسبب الظروف المناخية المناسبة خلال فترة الدراسة.

كما وضحت الدراسة الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الهيكل الاقتصادي وفي نسب التشغيل.

6. لكاتب أمينة ، "تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق البنك ، " دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية عين الدفلى ،مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة خميس مليانة دفعة 2014.

تتمحور إشكالية البحث في: فيما تكمن الآليات المتبعة في تمويل المشاريع الفلاحية من طرف البنوك؟

قامت بإتباع المنهج الوصفي ،كما ان في الدراسة الميدانية وإتبعت المنهج التحليلي كما إعتمدت على المنهج الوصفي الاحصائي.

نتائج الدراسة:

-مهمة تمويل القطاع الفلاحي صعبة ومعقدة تحتاج الى وجود تصور شامل في إطار السياسة الفلاحية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة؛

-عرفت الفلاحة عدة تغيرات، منها ما تعلق بالهيكلة أو بسياسة التمويل ،وهذه الاخيرة تعاقبت عليها عدة هيئات حاولت كل منها تطبيق إجراءات وسياسة تمويل معينة ،لكن لم تكن معظم هذه السياسات في مستوى أهمية هذا القطاع؛

-وضع النشاط الاقتصادي غير مستقر لذلك تبذل السلطات العمومية مجموعة من اyهودات ذات طابع اقتصادي ومالي | دف بالاساس إلى جعل التنمية الفلاحية ضمن برامج الاصلاح الاقتصادي للعملية الانتاجية بصورة تجعلها مستمرة،

-هناك برامج مسطرة ترتكز على جملة من وسائل التأطير المالية و التقنية تستجيب لمتطلبات إنجاز الأهداف المحددة، و على رأسها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA الذي يسعى إلى وضع سياسة مستقرة للمنتجات الفلاحية، و هذا لحماية مداخيل الفلاحين في إطار قوانين مالية و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة. و يتجسد هذا الدعم المالي في شكل إعانات أو مساعدات مالية تمنحها الدولة،

-الإصلاح الفلاحي ترتكز على توفير السيولة المالية بطرق اقتصادية و إقامة شراكة حقيقية بين الفلاحين و البنوك بشكل يخدم الطرف الأول دون الإضرار بالطرف الثاني،

-نستطيع القول أن تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لا يعتبر مسعى وطني فحسب و إنما يشكل إطار ممتاز لتنمية التعاون مع الفضاء الاورو متوسطي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

Bouammar Boualem Le dévloppement agricole dans les régions sahariennes (Etude de cas de la région de Ourgla et de la région de Biskra 2006-2008).

تتمحور إشكالية البحث حول: ما مدى نجاعة التمويل الفلاحي في المناطق الصحراوية؟

نتائج الدراسة:

-إن فشل عمليات التنمية الزراعية في المناطق لصحراوية يرجع إلى سوء انجاز البرامج التنموية في هذه المنطقة؛

-المقاومة الداخلية للوسط الواحاتي هي التي تحدد آثار الاستدمار في دائرة الإنتاج الزراعي.

المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

جدول رقم 1-4 يمثل أوجه التشابه و الاختلاف :

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1-تطرقت الدراسات السابقة والدراسة الحالية الى اهمية القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمة هذا القطاع في الدخل الوطني؛ 2-محاولة إيجاد حلول لتنمية القطاع الفلاحي ،وتوعية الجيل الحالي بأهميته في الاقتصاد الوطني.	1-كان عنصر الاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة من خلال مكان إجراء التربص وكذا زمن الدراسة؛ 2-تمثل لب دراستنا في التطرق الى دور القطاع المصرفي في تنمية الفلاحية ،أما الدراسات السابقة فتطرقت الى التنمية الفلاحية بصفة عامة؛ 3-تطرقنا من خلال الدراستنا هذه: إلى تحديد القرض ألا وهو قرض الرفيق وانواعه و التحدي خلاف عن الدراسات السابقة؛ 4-تمثلت دراستنا الميدانية القيام احصاء وتحليل وتفسير بعكس الدراسات السابقة الأخرى .

المصدر : من اعداد الطالب بناء على دراسة

نتيجة :

من خلال مما سبق يتضح ان لدراسات اهمية كبيرة في اطلاع الجيل القدم في استكمال البحث واخد نظرية مسبقة على موضوع او اشكالية البحث .واهذه الدراسات دورا هام في تطوير البحوث لأن الأول مكامل لذي بعده وتزويد الباحث بالمعارف المجهولة بصة عامة وزيادة مخزون العلمي وهي تأثر بشكل كبير على الوصول الى غاية البحث وحل اشكل .والى جانب ذلك يسجل وجود دراسات في مكاتب بحجم هائل وزيادة الاهتمام ها.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل، تطرقنا إلى التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي، وتوصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية (تمويل الاستثمار، تمويل الإنتاج، تمويل التسويق) .

بالنسبة للقطاع الفلاحي، فلاحظنا أنه من المهم أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع متمثلا في القروض البنكية.

تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى أهم سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر وتوصلنا إلى الشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل البنكي، والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض، والعوائد المتأتية من استخدامه والتكاليف المترتبة عليه، وهذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة تنبؤيه للقرض.

كما وضعت الجزائر عدة مخططات تنموية متعاقبة حددت من خلالها مخصصات لعدة قطاعات منها القطاع الفلاحي نظرا لأهميته البالغة في تحقيق الأمن الغذائي ورغم كون تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عانى الكثير من المعيقات فقد كان هذا المخطط متجددا في كل مرة تراعى فيه النقائص التي تكتشف عند تطبيق المخطط الذي قبله.

الفصل الثانـي

دراسة حالة عملية تمويل مشروع استثماري من طرف بنكBADR وكالة تقرت رقم 944

تعد الدراسة النظرية لهذا البحث و المتمثلة في الفصل السابق سنقوم عقب هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع و ذلك بإجراء دراسة ميدانية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الأول: منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك عمومي أنشأ مرسوم الرئاسي رقم / 106 82الصادر في13مارس 1982و الذي عدل بمرسوم / 85 84المؤرخ في 30 أفريل 1985و قد أنشأ من أجل تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي و ذلك بإعادة هيكلت 140وكالة للبنك الوطني الجزائري

المطلب الأول: طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب المنهج المتبع في الدراسة و كيفية اختيار مجتمع الدراسة و العينة المدروسة.

الفرع الأول: المنهج المتبع و مصادر المعلومات

1 .**المنهجية المتبعة:**

من أجل الوصول إلى هدف الموضوع والإجابة عن مختلف الأسئلة السابق طرحها سيتم الاعتماد على منهجين الأول المنهج الوصفي لعملية تمويل القطاع الفلاحي لتوضيح سياسة التوصيل الفعال في الموضوع أما الثاني المنهج التجريبي حيث تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية تقرت كأداة فعالة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث، حيث سيتم معالجة الفرع الاول في المبحث الثاني في الفصل الثاني بتحليل القرض (الرفيق و التحدي) و الفرع الثاني بإحصاء و تحليل و مناقشة ملفات لدى الوكالة من سنة 2013 إلى 2017 بكل أنواعها و الفرع الثالث عملية إحصائية وصفية بعلاقة القروض بالمنتجات الفلاحية .

مصادر معلومات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين من المعلومات:

مصادر أولية: من أجل معالجة الجانب التطبيقي للموضوع تم اللجوء إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية تقرت ،

بهدف حصول على المعلومات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة وتبين النقاط المجهولة بإجراء مقابلات مع موظفين وكالة وحصول الملاحق .

مصادر ثانوية :تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية والأجنبية والمتمثلة في الكتب، الرسائل الجامعية، المداخلات، المقالات، المجلات، بغية إثراء الموضوع وإضفاء مصداقية.

الفرع الثاني: المجتمع و عينة الدراسة.

1 مجتمع الدراسة.

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة كما من رأينا قبل فإن البحث واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر إن إذ مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية، تم وقد اختيار هذا الإشكالية الدراسة التي حددت البنوك التجارية الجزائرية كمجتمع لها وكذلك لتوافر معلومات عليها.

2.عينة الدراسة.

تتمثل عينة الدراسة في بنك واحد وهو بنك الفلاحة و التنمية الريفية تقرت لبعض الفلاحين

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة الميدانية تم الاعتماد على منشورات المؤسسة – الأحاديث التلفزيونية و الاذاعية –المقابلة الشخصية حيث تفيد المقابلة الشخصية في التأكد من الحقائق الخاصة عن طريق الأسئلة والتحاور مع موظفي البنك عن كيفية التمويل الفلاحي ،كما تتيح لنا هذه الأداة فرصا أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها وتسمح بمعرفة الواقع الميداني عن القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: تحليل و تفسير و مناقشة النتائج المتوصل إليها في دراسة

مطلب الأول: دراسة تطبيقية لتقديم قرض في إطار التحدي وقرض الرفيق من طرف وكالة تقرت رقم 944

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

الفرع الأول: مراحل منح قروض فلاحية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تقرت رقم 944.

إضافة إلى الشروط الخاصة بالراغب في الاستفادة من القرض المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثلة في الفئة المؤهلة للاستفادة من القرض، لا يؤهل للاستفادة من القرض إلا المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل وزارة الفلاحة، تتمثل المراحل تمر التي بها عملية منح القروض الفلاحية من طرف الوكالة فيما يلي :

1-إعداد و تقديم الملف:

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية و الفلاحية، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض، ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون، ويتكون ملف طلب القرض الفلاحي من الوثائق التالية:[1]

الوثائق الإدارية :و المتمثلة في:

* طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه؛

*عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة ؛للمستثمرات الفلاحية، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية. **ملحق رقم 07**

[1] بدر الدين حجوج موظف في البنك تقرت ,بوظيفة موظف المكلف بالزبائن , لتقديم الوثائق ملاحق وتوضحها لي ,في وكالة رقم 944 في تاريخ 04/ 2018/03.

الوثائق الجبائية و المحاسبية :تتمثل فيما يلي :

* الميزانيات المالية لثلاث سنوات على الأقل؛

*جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات على الأقل. **ملحق رقم 07**

الوثائق المالية و التقنية :تتمثل فيما يلي:

* الدراسة التقنية والاقتصادية لجدول المشروع معدة من طرف مكتب الدراسات بالإضافة إلى بطاقة الفلاح .**ملحق رقم 02**

2 – دراسة القرض:

دراسة الملف :بعد تقديم ملف القرض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات و التدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأ، من وكذا عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة. وإذا كانت هذه المراجعات في تمت ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية، بعد ذلك يتم دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل تحليلا ماليا، ويتطلب هذا التحليل استعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج الموجودة في ملف القرض، وذلك بتحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانيات المالية وحساب بعض النسب المالية.

المقابلة والمعاينة :يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء وهم :المدير وموظفين من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع، والاضطلاع على المساهمات العينية التي يساهم ابه العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع .[21]

3– تقيم النهائي في الملف المقدم:

يقوم المكلف بالدراسات في المديرية الجهوية بفحص الملف والحكم في مدى مطابقته للتنظيم المعمول به ، وحول جدوى المشروع، ويمكنه بالتعاون مع المعني بالأمر "المستثمر" القيام بالتعديلات و التصليحات التي يرى أنها ضرورية والتي تجعل المشروع مؤهلا للاستفادة من قرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تفصل اللجنة التقنية بناء على الملف المقدم ويكون قرارها موضوع محضر كتابي يمضي عليه مدير المصالح

[1] بدر الدين حجوج موظف في البنك تقرت ,بوظيفة موظف المكلف بالزبائن , لتقديم الوثائق ملاحق وتوضحها لي ,في وكالة رقم 944 في تاريخ 05/ 03/2018.

الفلاحية، في حالة قبول الملف من طرف اللجنة التقنية، تسلم وثيقة إذن بمنح القرض لصالح العميل، ويستدعى المستفيد من الدعم في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية، للتوقيع على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر.

تحتفظ مديرية المصالح الفلاحية بنسخ من دفتر الشروط الموقع وقرار منح القرض ويرسل الملف إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص، من أجل التكفل بها في حالة رفض الملف من طرف اللجنة ترسل استدعاء للمعني بذلك في نفس الآجال عن طرق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية وذلك لتقديم أسباب الرفض.
بالنسبة للملف المقبول ينفد صاحبه عند إنجاز المشروع بالمقاييس التي يجب الالتزام بها حسب هو ما مقرر في دفتر الشروط، كما تحدد مهلة الإنجاز، سواء كان ذلك على عدة مراحل في أو مرحلة واحدة حسب الاتفاق، وفي كل الأحوال تحرر شهادة إنجاز الأعمال حسب رقم العملية.

4-دراسة الضمانات.

يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف بالدراسات من دراستها وذلك من أجل معرفة إمكانية تحقيقها لهذا الشرط، وهو تناسب الضمانات مع قيمة القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقرت.

***الضمانات الشخصية:** تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك، والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال:

الكفالة :ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك لم إذا يستطع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق.

-الضمان الاحتياطي :وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

***الضمانات العينية** :ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان، وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات التي تمنح على سبيل الرهن وليس تحويل للملكية، ونميز بين نوعين من الضمانات العينية

وهي[31]:

-**الرهن الحيازي** :وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

أ. **الرهن الحيازي للمعدات والأدوات** :ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل في كما دراستنا هذه، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكيد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبوله كرهن، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض.

ب -**رهن البضائع** :يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من اجل حصوله على القرض وذلك بمراعاة مجموعة من الشروط وهي:

-أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة؛

-أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها؛

-أن يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص أن أو يحتفظ بها المقترض شريطة عدم استخدامها.

ت -**الرهن الحيازي للمحل التجاري** :يقبل البنك أيضا شهرة محل المنشاة التجارية، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح التي ستكون محلا للرهن.

-**الرهن العقاري** :هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط أن يكون هذا العقار غير مقيد بأي قيد، ويجب أن يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند وصول تاريخ الاستحقاق يتم ولم تسديد القرض فإنه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه، وطلب بيعه وفقا للأشكال والإجراءات القانونية المعمول بها.

5- **تحديد المخاطر**: بناء على التحاليل السابقة لملف القرض وبالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض والزبون، يقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك .

[1] بدر الدين حجوج موظف في البنك تقرت ,بوظيفة موظف المكلف بالزبائن , لتقديم الوثائق ملاحق وتوضحها لي ,في وكالة رقم 944 في تاريخ 06/ 2018/03 .

6 –الاستفادة من القرض:

بعد قبول الملف يقوم صاحب المشروع بإنجاز أعماله وفق المقاييس المحددة في دفتر الشروط ويمكن إنجاز أعماله بطريقتين:

أ –الإنجاز عن طريق متعامل اقتصادي :

في هذه الحالة يثبت المستثمر أن الأعمال تم إنجازها عن طريق المتعامل الاقتصادي، وذلك بإظهار فاتورة التجار التي يحررها المتعامل الاقتصادي للمستثمر، ويتم تحرير شهادة تثبت أن الأعمال أنجزت وفق المواصفات التقنية المتفق عليها في دفتر الأعباء الموقع من طرف المستثمر، يمضي على صحة العملية رئيس القسم الفرعي للفلاحة.

بعد التحقيق الميداني للأعوان المكلفين بمراقبة الإنجاز، وهذه الشهادة المحررة بإنجاز العملية لغرض التسديد للمتعامل الاقتصادي. إضافة إلى ما كل سبق لإنجاز الأشغال يجب إدراج ضمن الملف شهادة تثبت مصدر المنتوج

ب _تقديم القرض من البنك:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص في عمليات الدفع بعنوان القرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، على أساس قرار منح القرض ودفتر الشروط المتناسب معه، وبالنظر لوضعيات الأشغال أو فواتير الخدمات أو التوريدات وافية التصديق بالخدمة المؤداة من قبل الموردين. ويقوم البنك بعملية الدفع المشار إليها سابقا لفائدة المستفيد، بأجل أقصاه خمسة عشرة يوما، ابتداء من تاريخ استلام الوثائق المؤشرة بالخدمة المؤداة، الدفع يكون على شكل شيكات من محررة طرف البنك لصالح البائع أو المورد .وبانتهاء المستفيد من كل الأعمال تحرر شهادة نهاية لأشغال يقوم العميل بدفع مبلغ القرض على حسب الاتفاق مع البنك.[41]

الفرع الثاني : تقديم ملف طلب قرض التحدي.

يعتبر القرض في إطار التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة المدى.

[1] بدر الدين حجوج موظف في البنك تقرت ,بوظيفة موظف المكلف بالزبائن , لتقديم الوثائق ملاحق وتوضحها لي ,في وكالة رقم 944 في تاريخ 2018/03/08 .

أولا: تعريف قرض التحدي

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

ثانيا: الفئات المستهدفة من القرض

-الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ؛ مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛

-ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة ؛

-المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا

-المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي؛ أو التحويل أو توزيع المنتوجات الفلاحية .

-المزارع التجريبية والنموذجية **ملحق رقم 01**

ثالثا: المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض "التحدي:"

1 -**فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي: . ملحق رقم 01**

-الصرف والتطهير؛

-أشغال التوجيه وإزالة الحجارة ؛

-وضعّ مصدات الرياح ؛

-التعديل ؛

-أشغال التسوية وتهيئة الأرضية ؛

-فتح الأراضي الفلاحية ؛

-جلب الطاقة الكهربائية.

2 –عمليات تطوير السقي الفلاحي: ملحق رقم 01

-تجنيد معدات الري و تهيئة وإنجاز الآبار الجديدة ؛

-استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار ؛

-إنجاز أحواض لتخزين المياه ؛

-تجهيز مضخات المياه ؛

-إنشاء شبكات توزيع المياه ؛

-إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف ؛

-تصليح المضخات الموجهة للإستعمال الفلاحي.

3 –وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات: ملحق رقم 01

-الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة ومنتوجات فيزيو تقنية" ؛

-الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية ؛

-قلع النباتات التيّ عمرت طويلا ؛

-عمليات تطعيم النباتات؛

-اقتناء العتاد الفلاحي؛

-اقتناء وسائل النقل الخاصة؛

-اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

4 –إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم: ملحق رقم 01

-إنجاز وتحديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع؛

-إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية.

-بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

رابعا: محتوى ملف القرض. ملحق رقم 07

*طلب خطي من طرف الزبون؛

* فاتورة ؛

* نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛

* شهادة الإقامة؛

*شهادة الميلاد؛

*شهادة من صندوق التأمين على حوادث العمل؛

* شهادة أداء المستحقات؛

*مستخرج ضريبي؛

*نسخة من السجل التجاري؛

*شهادة تخصص الزبون؛

*شهادة الخبرة الميدانية؛

* عقد التأمين متعدد الأخطار المهنية؛

* إثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

* 5 ميزانيات محاسبية متوقعة وجدول حسابات النتائج.

عند قبول الملف يسلم البنك وصل إيداع لطالب القرض .

خامسا: مميزات قرض التحدي

1-قيمة قرض التحدي ملحق رقم 01

-القرض متوسط المدى: من 1000000دج إلى 100000000دج

-القرض طويل المدى: من 1000000دج إلى 100000000دج

2-مدة التأجيل

-القرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين

-القرض طويل المدى: من سنة إلى خمس سنوات

3-مدة القرض

-القرض متوسط المدى: من 3سنوات إلى 7سنوات مع التأجيل من سنة إلى سنتين

-القرض طويل المدى: من 8سنوات إلى 15سنة مع التأجيل من سنة إلى خمس سنوات

4-آجال الاستعمال:

-القرض متوسط المدى :من **6**إلى 12شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

-القرض طويل المدى: من 6إلى 24شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض

5-المساهمة الشخصية

-على الأقل 10%من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10هكتار

-على الأقل 20%من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10هكتارات

6-نسبة الامتيازات / نسبة الفوائد

-القرض متوسط المدى :5.25 % امتيازات على عاتق الزبون ؛

0%للسنوات الخمسة الأولى ؛

1 % لسنة السادسة والسابعة ؛

القرض طويل الأجل5.25% :امتيازات على عاتق الزبون ؛

0%للسنوات الخمس الأولى ؛

1%للسنة السادسة والسابعة ؛

3 %للسنة الثامنة والتاسعة ؛

ابتداء من السنة العاشرة امتيازات غير موجودة .

7-الضمانات والاحتياطات:

-رهن قانوني للأملاك الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح ؛

-رهن قانوني للمستثمرة المتعلقة بالملكية الخاصة ؛

-عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين .

8-**استهلاك الدين:**

متناقص

الفرع الثالث : دراسة طلب قرض التحدي.

السيد "س " تقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض هدف إنشاء مستثمرة فلاحية.

أولا: معلومات عامة عن طالب القرض

1 -الطبيعة القانونية "شخص طبيعي "

2 -طبيعة الاستثمار جديد.

ثانيا: تقديم المشروع.

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية:

يتعلق الموضوع بالسيد" س " البالغ من العمر40سنة والذي تحصل على قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل انشاء مستثمرة فلاحية في اطار قرص تحدي .

موقع المشروع هو مقر النشاط " سيدي ماضي"

تكلفة المشروع قدرت **19488982,50دج**.

ثالثا: نوعية القروض المقدمة

-قرض طويل المدى و متوسط المدى في إطار التحدي موجه لدعم المستثمرات الفلاحية ؛

-المشروع: بناء المنشاة الإسطبل، غرفة التبريد، وحدة تغذية الأنعام ؛

-قرض طويل الأجل من اجل إنشاء الإسطبل لتربية الدواجن ؛

-قرض متوسط الأجل لشراء بطارية دجاج ؛

-قرض الرفيق قصير الأجل لاقتناء المادة الأولية التي تساهم في دورة الإنتاج .[1]

رابعا: مدة القروض ملحق رقم 01

-متوسط الأجل : 7سنوات ؛

-طويل الأجل : 15 سنة ؛

-قصير المدى :12 شهر .

[1] ياسين علاوي ,موظف في البنك تقرت بوظيفة مكلف بالزبائن ,استفسار على ما يتعلق بالموضوع في الوكالة رقم 944 , 2018/03/19

خامسا: فترة التسديد

-طويل المدى :3 سنوات ؛

-متوسط المدى: سنتين ؛

-قصير المدى: سنة واحدة والمبالغ مبينة في جدول .

سادسا: نسبة الفوائد "نسبة الامتيازات "

طويل المدى: % 0للسنوات الخمس الأولى ؛

1%للسنة السادسة والسابعة ؛

3 %للسنة الثامنة والتاسعة ؛

السنوات المتبقية بدون امتياز ؛

متوسط المدى

نسبة الفوائد لهذا القرض : % 0خلال 5السنوات الاولى ؛

% 1خلال السنة السادسة ؛

% 1خلال السنة السابعة ؛

قصير المدى % 0 .

سابعا: الضمانات المقدمة ملحق رقم 02

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة

والضمانات المقدمة في هذا المشروع:

-ضمانات رهنية: يقوم الزبون برهن قطعة أرض بعد تقييمها عند خبير

-الموافقة القبلية للتسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية وهو صندوق يقوم بإرجاع للبنك نسبة 70%من القرض المقدم في حالة عدم تسديد الدين.

الفرع الرابع : الدراسة المالية للمشروع في اطار قرض التحدي و الرفيق

بعد الدراسة الكاملة لهذا الملف تأتي الدراسة المالية

جدول رقم 2-1 : التقدير المالي للمستثمرة الفلاحية

التعين	الكمية	الوحدة	التكلفة الاستثمارية
بناء حضيرة ل 10800دجاجة	756	M	5653732.50
اقتناء بطارية ل10800 دجاجة	1	U	431999.1
شراء الدجاج	10800	Pp	6697080
اقتناء الأعلاف	777	Ox	2818179
المجموع			19488982.50

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

النسبة لبناء الحضيرة فهو استثمار طويل المدى، واقتناء البطارية هو استثمار متوسط المدى، أما بالنسبة لشراء الدجاج واقتناء الأعلاف فهو استثمار قصير المدى، حيث قدرت التكلفة الإستثمارية لنشاطات المشروع بـ **19488982,50دج**

ب- التركيب المالي :

جدول رقم 2-2: الدعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض التحدي

	التكلفة الاستثمارية	المساهمة الشخصية	مبلغ قرض التحدي
بناء حضيرة ل 10800 دجاجة "طويل المدى "	5653732.50	565373.25	5088359.2
اقتناء بطارية ل10800 دجاجة "متوسط المدى"	4319991	431999.10	3887991.9
المجموع	9973723.50	997372.35	8976351.1
المعدل		% 10	%90

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

المساهمة الشخصية هي المبلغ الذي يساهم به طالب القرض،وتمثل % 10من التكلفة الاستثمارية .و90%من التكلفة الاستثمارية يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل قرض التحدي.

القرض المقدم في إطار التحدي يخص المشاريع طويلة المدى " بناء الحضيرة " ومتوسطة المدى "اقتناء البطارية " حيث بلغت قيمة القرض على التوالي **5088359,2دج و 3887991,9دج**.

جدول رقم 2-3: الدعم المقدم في اطار قرض الرفيق

	التكلفة الاستثمارية	المساهمة الشخصية	مبلغ قرض الرفيق
شراء الدجاج	6697080	/	6697080
شراء الغداء للدجاج	2818179	/	2818179
المجموع	9515259	/	9515259
المعدل		/	%100

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

قرض الرفيق هو قرض قصير المدى يقدمه البنك لتمويل المشاريع قصيرة المدى تمثل المساهمة الشخصية في هذه الحالة 0 %من التكلفة الاستثمارية، و 100%مساهمة البنك والمتمثلة في قرض الرفيق حيث بلغت قيمة القرض 9515259دج.

جدول رقم 4-2: طريقة تمويل المشروع

مبلغ الاستثمارات	19488982.50	المدة
قرض التحدي "طويل مدى"	5088359.25	ل 15 سنة
قرض التحدي "متوسط المدى "	3887991.90	ل 7 سنوات
قرض الرفيق "قصير مدى"	9515259	لسنة واحدة
المساهمة الشخصية	997372.35	

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

تم تمويل هذا المشروع من طرف البنك عن طريق قرض التحدي طويل المدى وبلغ 5088359,25دج مخصص لبناء الحضيرة ومدته 15سنة.

قرض التحدي متوسط الأجل وبلغ 3887991,90دج ومخصص لاقتناء البطارية مدته 7سنوات.

قرض الرفيق قصير المدى وبلغ 9515259دج مخصص لشراء الدجاج والأعلاف مدته سنة واحدة.

أما المساهمة الشخصية لطالب القرض بلغت 997372,35دج

الفرع الخامس : شكل رقم 2– 1 : مخطط سير القرض من الطلب القرض الى منح القرض

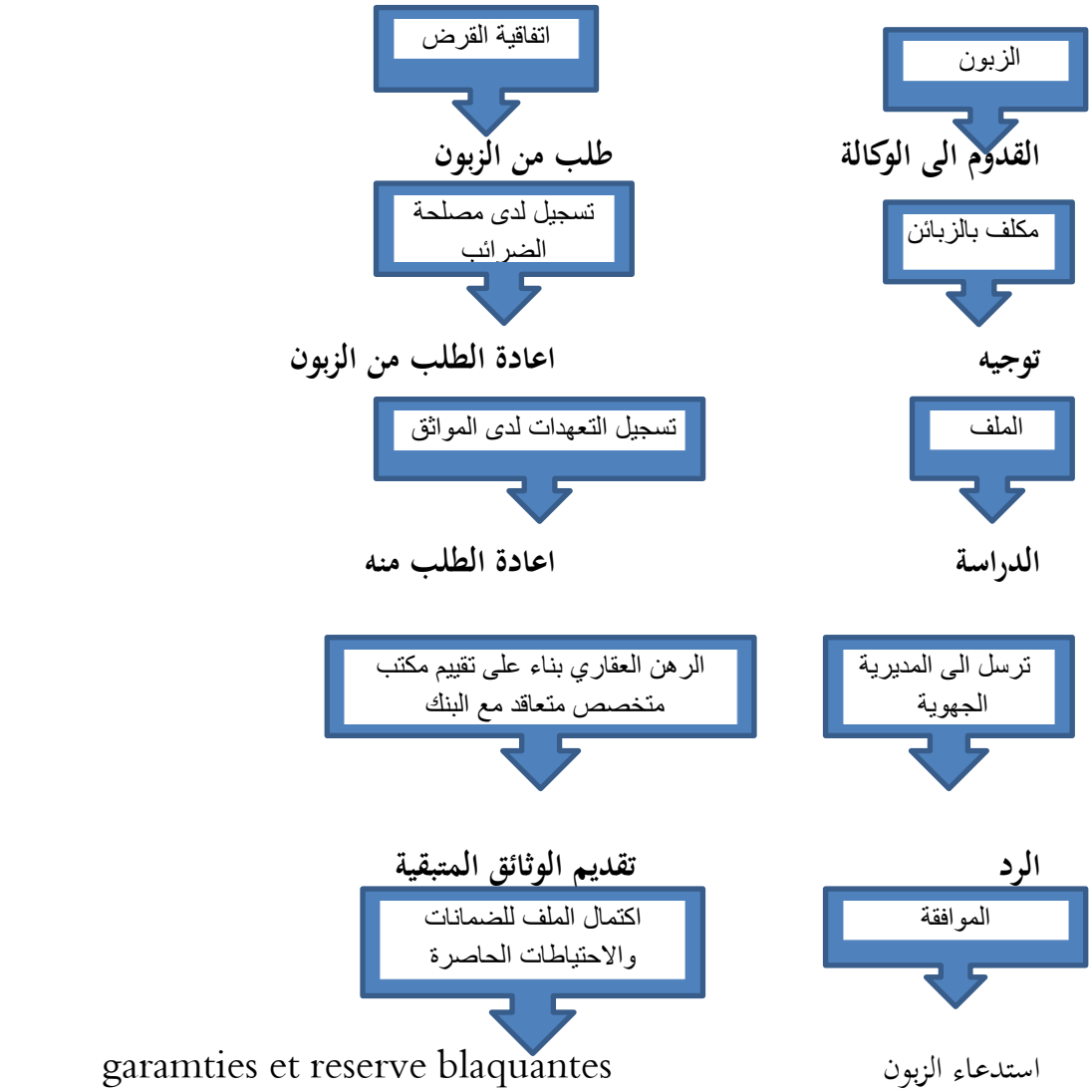

1–التأكيد validation ⟵ ارسال المديرية الجهوية

2–بناء على فواتير نهائية تقديم المبلغ ⟵ الوكالة المحلية ويكون من حساب الى أخرى أو بشيك

3–سحب جدول الإهتلاك ⟵ المستثمر hblequ damortissemet

4–بداية النشاط ⟵ متابعة من البنك منح للقرض "الوكالة "

5–تقديم الضمانات والاحتياطات غير الحاصرة رهن المركبية Assnsamce رهن العتاد cartegnie

المطلب الثاني : دراسة إحصائية حول عملية التمويل في منطقة ورقلة

تعتبر دائرة تقرت من اكبر المناطق الفلاحية وذلك لغناها بالموارد المائية والأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي حيث يغلب على النشاط الفلاحي للبلدية طابع زراعة النخيل وهذا لطبيعة المنطقة "صحراوية "إذ يعتبر أهم نشاط مميز للمنطقة.

الفرع الأول : أهم المؤشرات التنمية في القطاع الفلاحي للمنطقة ورقلة

1 .المعطيات العامة:

المساحات:

-المساحة الصالحة للزراعة26021 هكتار ؛

-المراعي الصحراوية 4750000هكتار ؛

-المساحة الإجمالية 4758026هكتار .

الموارد المائية:

-عدد الآبار 804 وحدة .

-القدرة المجندة 26198 في لتر الثانية .

- عدد المستثمرات الفلاحية

-الخاصة: 26080 ؛

-المستثمرات الفلاحية الجماعية : 41 ؛

-المستثمرات الفلاحية الفردية : 747 ؛

-المربون بدون ارض فلاحية : 757 ؛

-المستثمرات المستغلة من طرف المؤسسات العمومية : 07 ؛

-عدد الفلاحين المستغلين والمستغلين المشتركين: 37908 .

2.استغلال الأراضي الزراعية

زراعة النخيل:

-المساحة المغروسة 183000هكتار ؛

-عدد النخيل الإجمالي 2069000نخلة ؛

-عدد النخيل المنتجة 1712000نخلة .

جدول رقم 2-5 يبين المساحات المزروعة و نوع المنتوج المزروع :

	المساحة المزروعة "هكتار"	الانتاج "القنطار"
المحاصيل	920	15.900
الخضروات	2645	238.00
الأعلاف	2078	260.00
المجموع	5643	513.900

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من المؤسسة الفلاحية

3-الإنتاج الحيواني :

التعداد:

-الأبقار 663رأس. ؛

-الأغنام 10200 رأس ؛

-الماعز 122000 رأس ؛

-الإبل 23000 رأس ؛

-تربية الدواجن : 238000 وحدة؛

- الإنتاج الحيواني:

-اللحوم الحمراء : 1800قنطار ؛

-اللحوم البيضا :2700قنطار ؛

الحليب : 10300000 لتر ؛

البيض : 864000وحدة .

نتائج القروض إلى غاية 2015/ 12/ 31

-عدد الملفات المقدمة إلى اللجنة التقنية : 4519 ؛

-عدد الملفات المقبولة : 4390 ؛

-عدد الملفات المرفوضة : 129 .

القيمة المالية للاستثمارات:

-القيمة الإجمالية للاستثمارات : 1400مليون دج ؛

-مساهمة صندوق القرض :904 ملبون دج ؛

-قروض البنك :196 مليون دج ؛

-التمويل الذاتي :300 مليون دج .

الانجازات المالية:

-القيمة الإجمالية للاستثمارات 937مليون دج ؛

-مساهمة صندوق القرض 707مليون دج ؛

-قروض البنك 72مليون دج ؛

-التمويل الذاتي 158مليون دج .

أهم الإنجازات الميدانية:

-غرس النخيل 2358هكتار؛

-تعبئة الموارد المائية 03أبار؛

-انجاز أحواض تخزين المياه 5924م3 ؛

-السقي بالتقطير 330هكتار ؛

-شبكة السقي 621000متر طولي ؛

-تنظيف الخنادق 217000متر طولي؛

-فتح خنادق جديدة 124000متر طولي؛

-دعم ثروة تربية الإبل 6500 رأس.

اثر البرامج التنموية على التشغيل:

-مناصب الشغل عن طريق القرض الفلاحي للمستثمرة الفلاحية 7406منصب

-عدد الوحدات المصغرة لفائدة الإطارات الفلاحية العاطلة عن العمل 125 [1]

الفرع الثاني: تطور ملفات لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية تقرت 944

من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية تعرفنا على عدد الملفات الموجودة في الوكالة وتطورات القروض الموجودة فيها كما يلي :

جدول رقم 2-6 يبين مبالغ و ملفات قرض التحدي لدى البنك :

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ القروض الممنوحة	132618400	16934043	70789236	5790000	51200345
عدد القروض الممنوحة مستعملة	0	0	0	1	0
عدد الملفات المودعة	4	3	2	2	2
عدد الملفات الممنوحة	4	3	1	2	2

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من موظفين الوكالة تقرت 944

شكل رقم 2-2:يمثل مبالغ ممنوحة في اطار التحدي

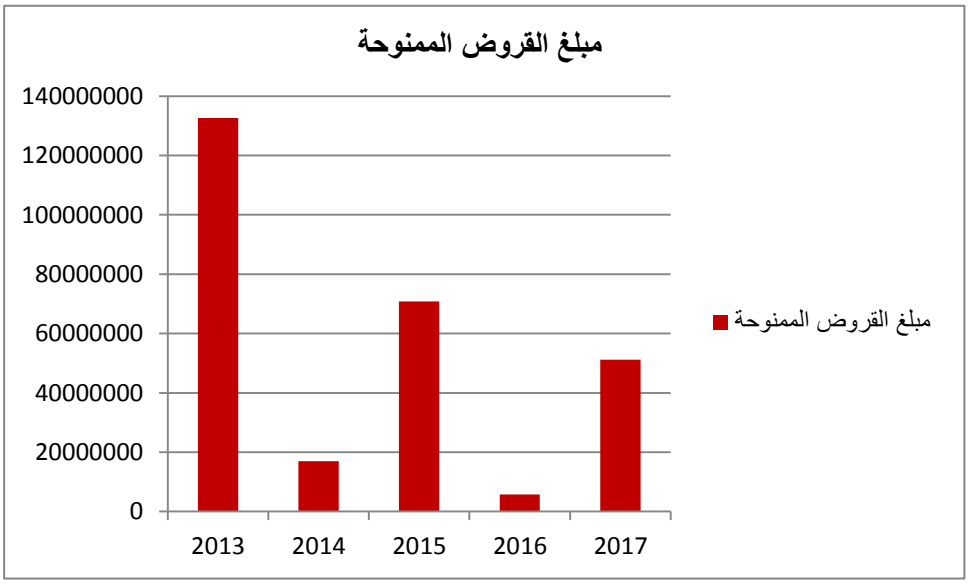

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

[1]مقابلة مع موظف من مديرية مصالح الفلاحية للولاية ورقلة ،للأخذ احصائيات المنطقة تقرت ما يخص المجال الفلاحي ,مقاطعة الإدارية تقرت ,2018/02/28.

ومن المنحنى نلاحظ أن قرض التحدي بالنسبة الى الوكالة 944 يعتبر قرض جديد العمل به .وذلك أن اولى نشاءة في 2013 حيث بالغ مبلغ القروض الممنوحة 132618400 وفي عام 2014 كان مبلغ ممنوح 16934043 وفي عام 2015 كان مبلغ ممنوح 70789236 وفي عام 2016 قدر مبلغ 5790000 و2017 مبلغ كان 51200345 و2017 مبلغ كان 51200345 .

شكل رقم 3–2 :يمثل عدد الملفات ممنوحة غير مستعملة و مستعملة و المودعة في اطار قرض التحدي

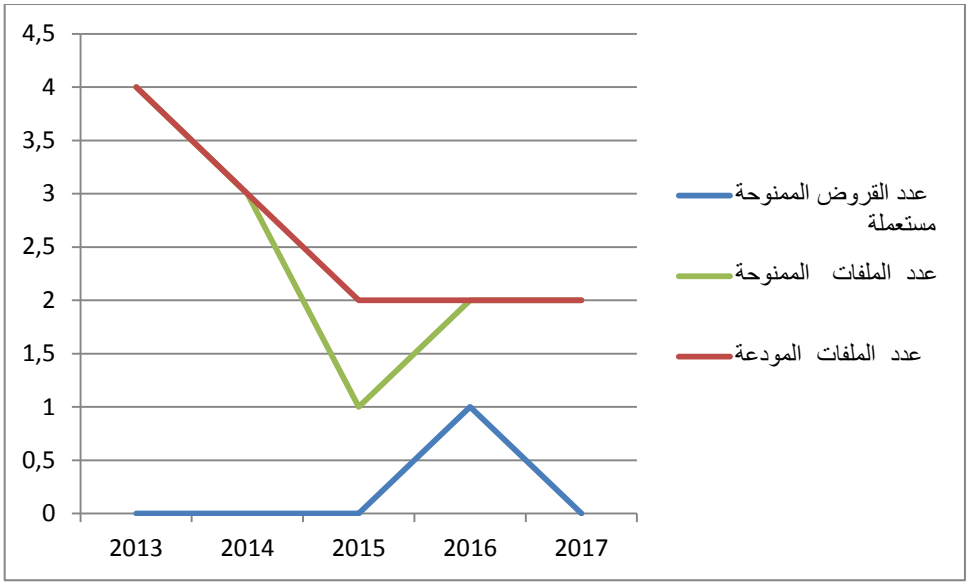

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة

فإن من المنحنى نلاحظ أن عدد ملفات القروض التحدي الممنوحة المستعملة وغير المستعملة ومودعة حيث أن كان الطلب سنة 2013 على هذا القرض من طرف 4 أشخاص الى أن تم قبول كل الطلبات 4 بالموافقة الوكالة بمنح . الى أن استعمال سنة 2014 لا يوجد مقارنة مع طلبي القرض 3 الى أنه منحة طلبيان 2 .وسنة 2015 كانت عدد طلبات 2 مع قبول ملف واحد الدي منح له القرض الى أنه لم يستعمل .وفي سنة 2016 تم استعمال قرض واحد فقط مع طلب شخصين للقرض و منح لهما .و2017 كان طلب من شخصيان 2 ومع ذلك منح لهما القرض 2 الى انه لم يستعمل أي قرض .

وفي ذلك سبب الذي يجعل طلبين القرض التحدي يتراجعون في أحد القرض بعد مراحل عديد وفي مراحلة قابل اخيرة لتكملة الملف بسبب المساهمة الشخصية التي تقدير من 10%الى 20% حسب المشروع و المساهمة هنا تعتبر مبلغ باهض جدا بالنسبة للمشروعات الكبيرة .

عدد ملفات قرض الرفيق للتربية الحيوانات :

.جدول رقم 2– 7 يبين عدد قرضRFG للتربية الحيوانات وملفاته :

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ القروض ممنوحة	52000000	1590000	2310000	2984488	3377000
عدد القروض ممنوحة الغير مستعملة	0	0	0	0	0
عدد الملفات المودعة	1	1	1	2	1
عدد الملفات الممنوحة	1	1	1	2	1

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

شكل رقم 2–4 :يمثل مبالغ ممنوحة في اطار رفيق للتربية الحيوانات

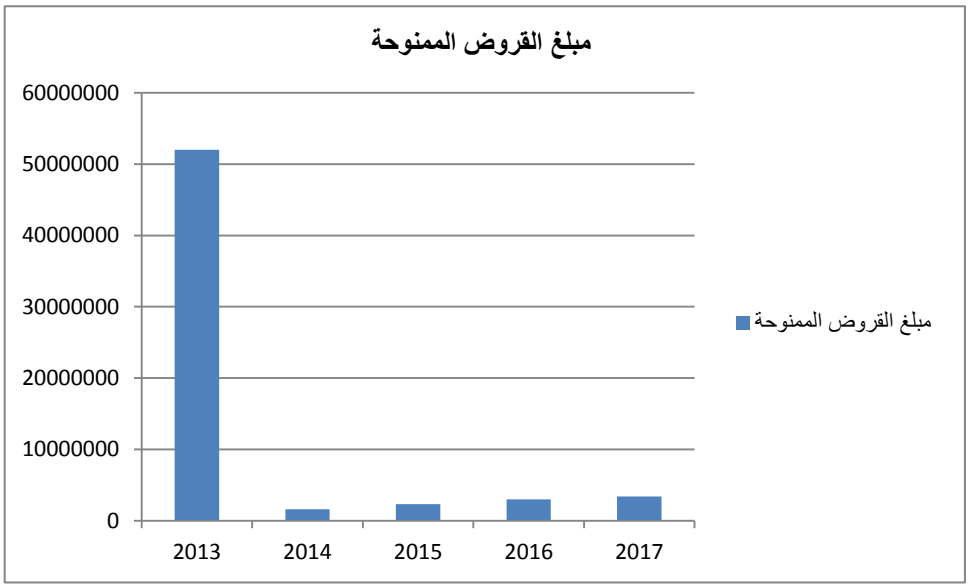

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

ومن المنحنى نلاحظ أن قرض الرفيق RFG للتربية الحيوانات في سنة 2013 قدر مبلغ ممنوح 52000000 .وفي عام 2014 بمبلغ ممنوح قدره 1590000. وفي عام 2015 حيث قدر مبلغ الممنوح 2310000 .وفي عام 2016 بمبلغ يقدر حولي 2984488 وفي سنة 2017 حيث قدر المبلغ 3377000 .

شكل رقم 5-2 : يمثل ملفات ممنوحة و المودعة في اطار رفيق للتربية الحيوانات

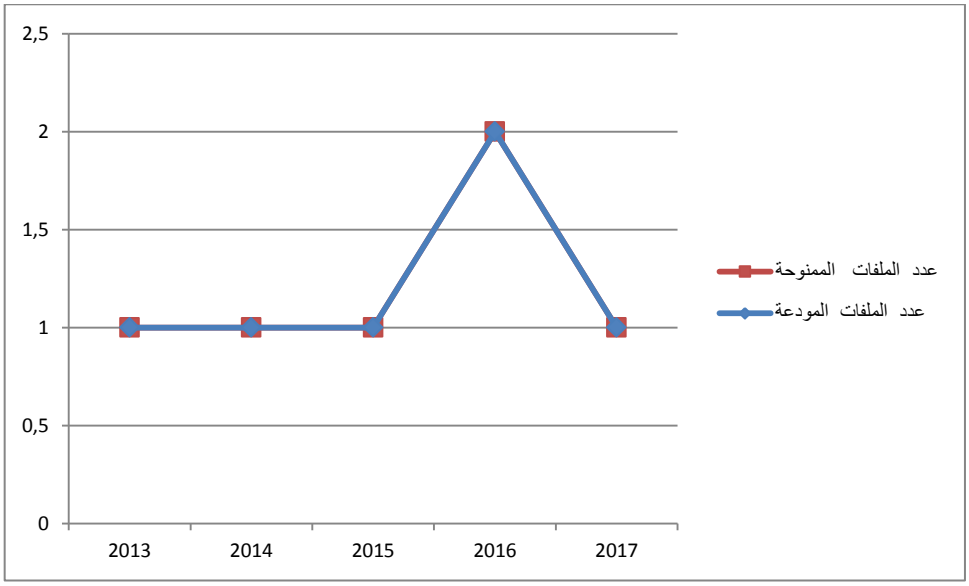

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

ومن المنحنى نلاحظ أن سنة 2013 كانت عدد ملفات المودعة 1 مقارنة مع عدد الملفات الممنوحة 1 الى أنه لم يستعمل .وفي عام 2014 كانت عدد ملفات المودعة 1 وممنوحة 1الى لم يستعمل .وفي عام 2015 نفس نتائج بالنسبة لعام 2014 ولم يستعمل .وفي عام 2016 بلغ عدد الملفات المودعة الى 2 ومنحة الموافقة الى كلهما ولم تستعمل كلهما .و2017 كانت بنفس نتائج السنوات 2013 و2014 و 2015.

ومن نتائج نلاحظ أن كل ملفات المودعة في كل السنوات مقبولة ,وعلى رغم ذلك لم تستعمل وسبب هو فترة السداد القرض التي لا تتجوز سنة واحدة لأنه قصير المدى وحجم مبالغ كبيرة .

عدد ملفات قرض الرفيق للتصدير :

جدول رقم 2-8 تبين عدد قروض وملفات قرض الرفيق للتصدير :

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ القروض ممنوحة	377000	20000000	20000000	10000000	52000000
عدد القروض ممنوحة مستعملة	0	0	1	1	0
عدد الملفات المودعة	1	1	1	2	2
عدد الملفات الممنوحة	1	1	1	1	2

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

شكل رقم 2–6 : يمثل مبالغ ممنوحة في اطار الرفيق للتصدير

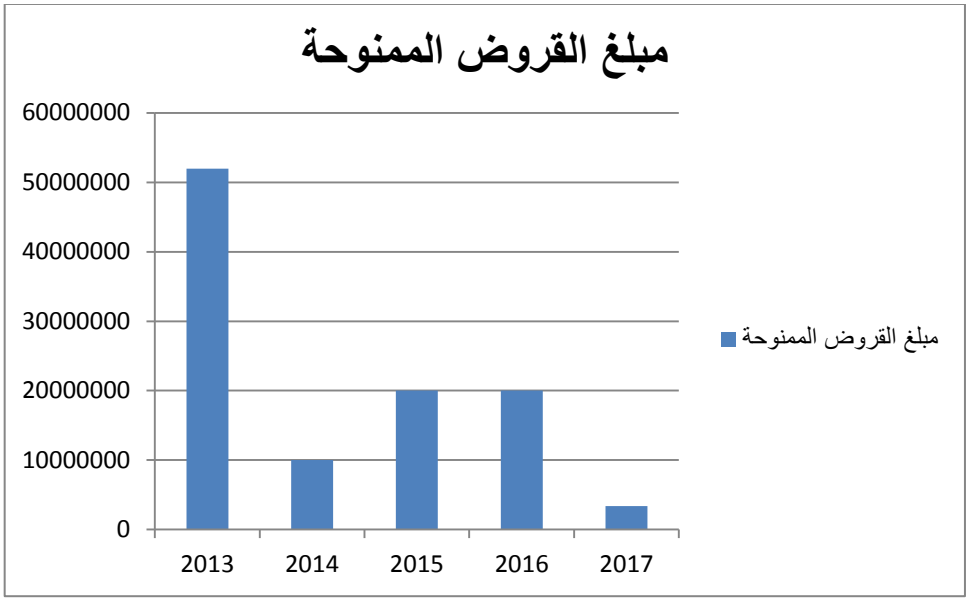

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

ومنه المنحنى نلاحظ أن قرض الربيق للتصدير في عام 2013 بمبلغ ممنوح قدر 52000000 .وسنة 2014 بمبلغ قدره 10000000. وفي عام 2015 بمبلغ قدره 20000000 . وفي عام 2016 بمبلغ قدره 20000000 . وفي عام 2017 كانت مبالغ ممنوح قدره 3377000 .

شكل رقم 2–7 : يمثل عدد ملفات الممنوحة غير مستعملة و المودعة و مستعملة في اطار رفيق للتصدير

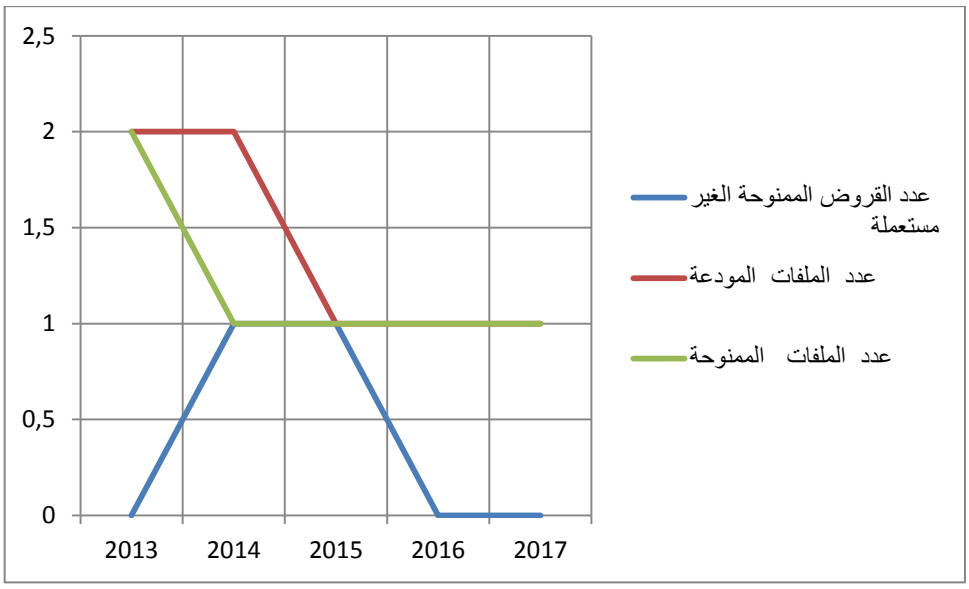

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

ومن المنحنى البياني نلاحظ أن سنة 2013 بلغت عدد ملفات المودعة "2" وعدد ملفات الممنوحة" 2 " الى أنه لا يوجد الاستعمال لهذا السنة .وفي عام 2014 عدد ملفات المودعة "2" وعدد ملفات ممنوحة" 1 " وقد الاستعمال واحد فقط .وفي عام 2015 عدد ملفات المودعة "1" و ممنوحة "1 "والاستعمال القرض. وفي عام 2016 عدد ملفات المودعة"1" وممنوحة "1" ولم يستعمل .وفي عام 2017 كانت نفس النتائج 2016 ولم يستعمل .

الى انه في السنوات 2015 و 2014 كان نفس الشخص المستعمل لقرض ,وهو الوحيد الذي يستعمل هذا النوع لتصدير التمور من بلدية مقارين .وكان سبب تخلي عن استعمال هذا القرض من الافراد هو نسبة التي يشرطه البنك 100%من اصل 200% جزء هو 40% من العملة الصعبة يأخد نقدا و 60% تبقي احتياطي قانوني في البنك من العملة الصعبة و100% تأخد نقدا دينارا جزائري حيث يمكن استعمال 60% من العملة صعبة بقية في البنك في المعاملات الخارجية فقط .

عدد ملفات قرض التسبيقات على البضائع :

جدول رقم 2– 9 يبين عدد وملفات قرض التسبيقات على البضائع :

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ قرض الممنوحة	52000000	30000000	30000000	50000000	0
عدد القروض ممنوحة الغير مستعملة	1	0	0	0	0
عدد الملفات المودعة	2	1	1	1	0
عدد الملفات الممنوحة	1	1	1	1	0

المصدر: من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

شكل رقم 2–8 :يمثل مبالغ ممنوحة في اطار قرض تسبيقات على البضائع

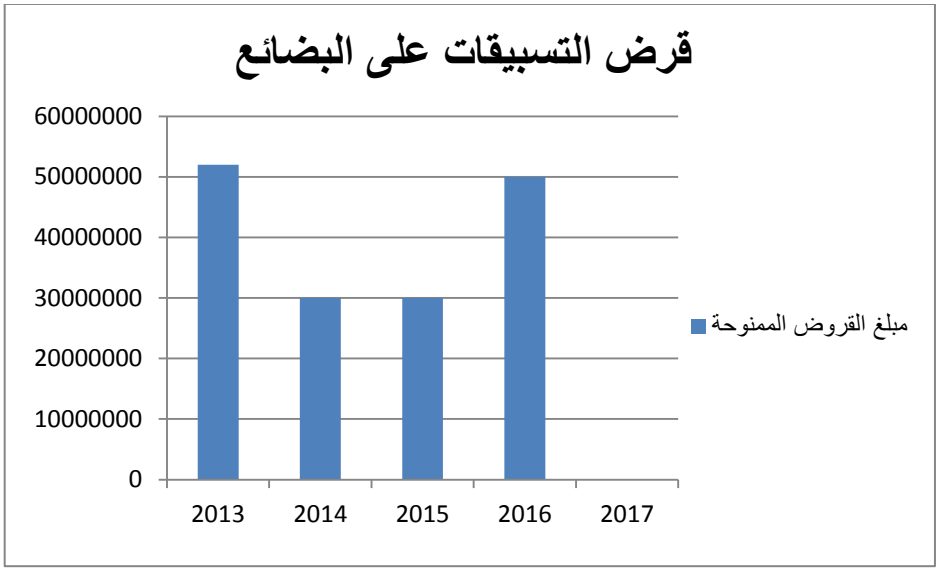

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

من المنحنى نلاحظ أن قرض التسبيقات على البضائع سنة 2013 قدر بمبلغ 52000000 لمصنع السراميك .وفي سنة 2014 قدر مبلغ الممنوح 30000000 .وفي سنة 2015 قدر مبلغ 30000000 .وفي سنة 2016 المبلغ الممنوح 50000000 وفي سنة 2017 لا يوجد أي طلب على هذا القرض .

شكل رقم 2–9 : يمثل عدد ملفات ممنوحة مستعملة وغير مستعملة والمودعة لقرض تسبيقات على البضائع

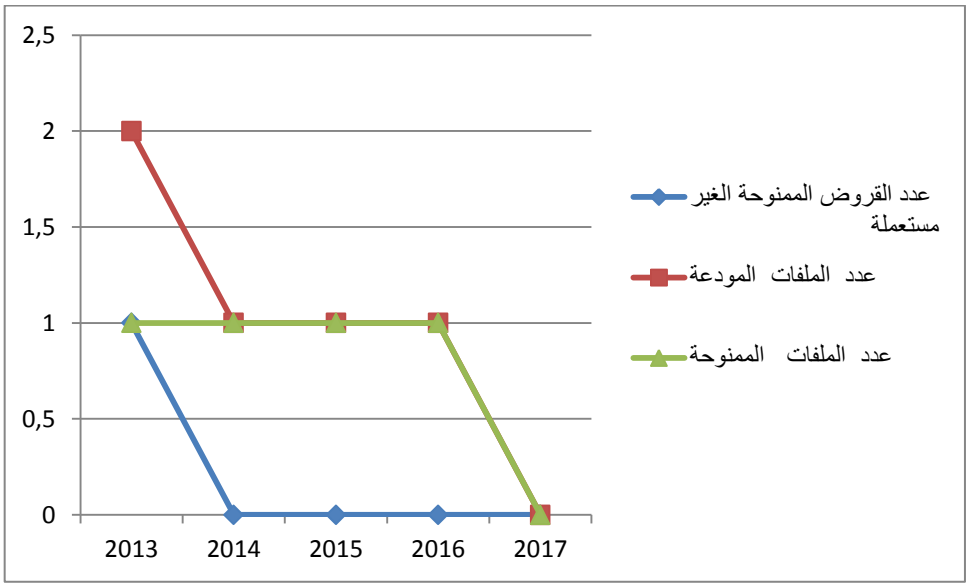

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

نلاحظ من المنحنى ان قرض التسبيقات على البضائع يوجد طلب عليه في سنة 2013 مقدر بملفان 2 ويوجد استعمال واحد منهما 1 لمصنع السراميك . وفي سنوات 2014و2015و2016 نفس عدد الطلبات في كل سنة , الى انه لا يوجد استعمال .الى أنه في سنة 2017 لا يوجد أي طلب الى الوقت الحالي .

وسبب ذلك التراجع في الطلبات على هذا النوع من القروض هو أن البنك يمول المصانع التي تحويل شيء من ارض الى منتوج .وهذا النوع من المصانع هي مصانع لأجور و السراميك .

عدد ملفات قروض جهاز المساعدة :

جدول رقم 2–10 يبين عدد وملفات قروض جهاز المساعدة "كنيك –لونساج –لونجام "

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ قروض ممنوحة	51461157	45601635	28959834	4970000	5934813
عدد ملفات ممنوحة الغير مستعملة	–	–	–	–	–
عدد ملفات المودعة	19	13	9	1	1
عدد ملفات ممنوحة	19	13	9	1	1

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

شكل رقم 2–10 : يمثل مبالغ ممنوحة لجهاز مساعدة

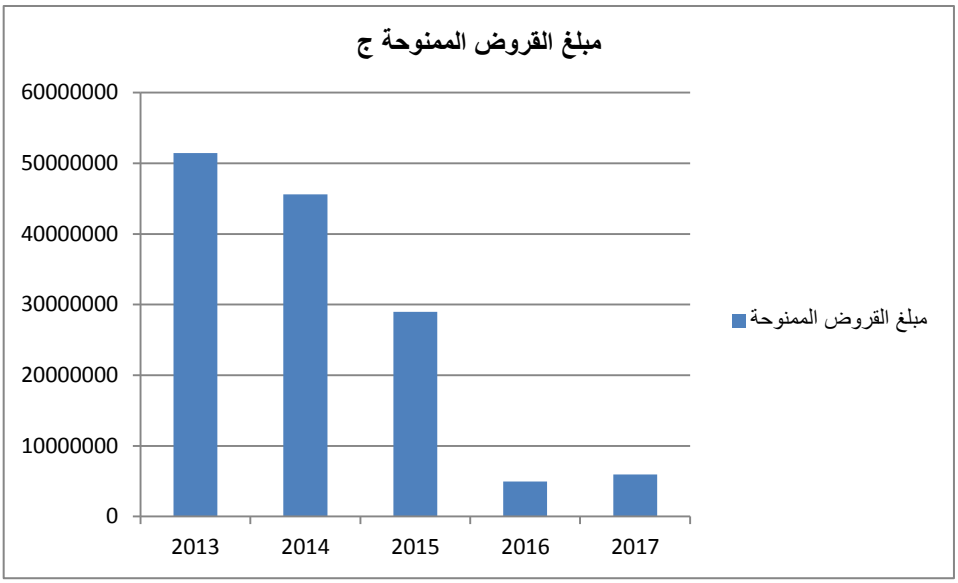

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

من المنحنى نلاحظ أن قروض ممنوحة للجهاز المساعدة في سنة 2013 منحت بمبلغ قدر 51461157 .وفي سنة 2014 بلغت مبالغ ممنوحة 45601635 .وفي سنة 2015 حيث بلغت مبالغ 28959834 .وفي سنة 2016 وقدرة 5934813 .وفي سنة 2017 قدر مبلغ ممنوح 5934813 .

شكل رقم 2–11 : يمثل عدد ملفات المودعة و الممنوحة لجهاز مساعدة

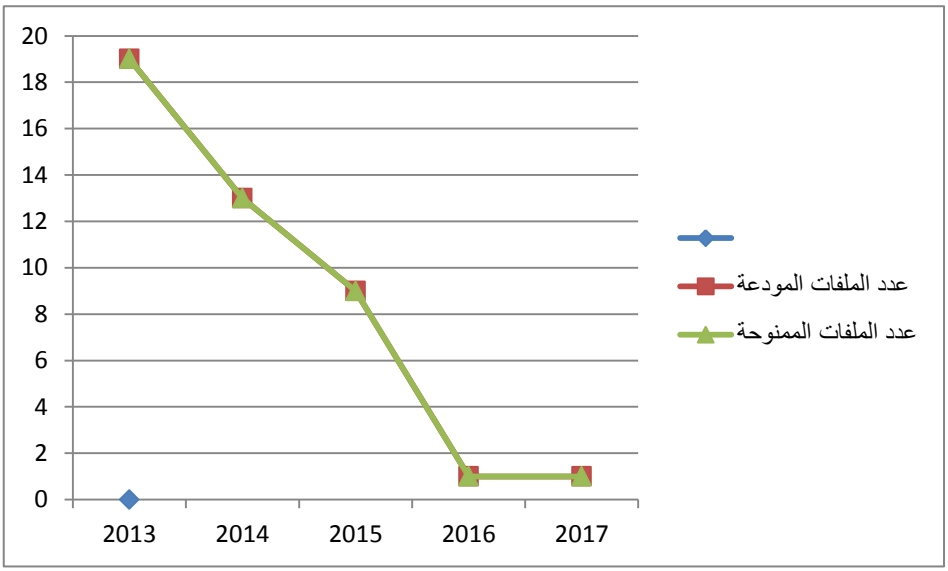

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

نلاحظ من المنحنى أن قروض ممنوحة للجهاز المساعدة خالية من القروض ممنوحة الغير المستعملة , وذلك سبب راجع الى ان المنح لا يتم من طرف البنك ولكن من جهات متخصصة تباعة للجهاز مساعدة .حيث يشترك البنك في التمويل و في سنة 2013 كانت عدد الملفات المودعة 19 وكلها منحت .وفي 2014 عدد الملفات المودعة 13 ومنحى كلها .وفي سنة 2015 بلغ عدد الملفات المودعة 9 ومنحى كلها. وفي 2016 كان ملف واحد مودع ومنح له وسبب هذا انخفاض من سنة الى أخرى و المتزايد هو أن الشباب يرتكزون على نفس النشاط حتى أصبح يوجد منشأت ولا يوجد عمل بسبب عدم التنوع في النشاط .

مثال : الات الحفر – السيارات رباعية الدفع – شاحنات نقل مجمدة .....إلخ.

جدول رقم 2–11 يبين عدد وملفات قرض البناء الريفي :

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ القروض ممنوحة	4720000	2080000	30000000	16000000	2700000
عدد ملفات ممنوحة	4	2	1	3	2
عدد ملفات مودعة	16	8	11	10	9

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

شكل رقم 2–12 :يمثل مبالغ ممنوحة في اطار قرض بناء الريفي

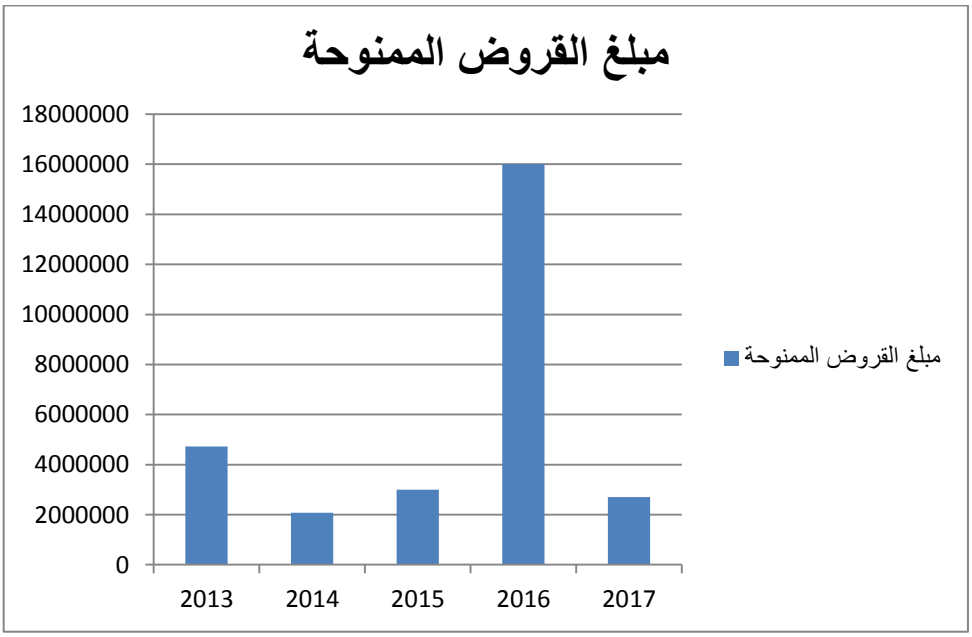

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

نلاحظ من المنحنى أن يوجد اقبل على قروض بناء الريفي حيث أن في سنة 2013 حيث كان مبلغ ممنوح 4720000 .وفي سنة 2014 بلغ مبلغ قدره 2080000 وفي سنة 2015 بمبلغ قدر 30000000.وفي سنة 2016 بمبلغ 16000000.وفي سنة 2017 بمبلغ قدر 2700000 .

شكل رقم 2-13 : يمثل عدد ملفات المودعة و ممنوحة غير مستعملة في اطار بناء الريفي

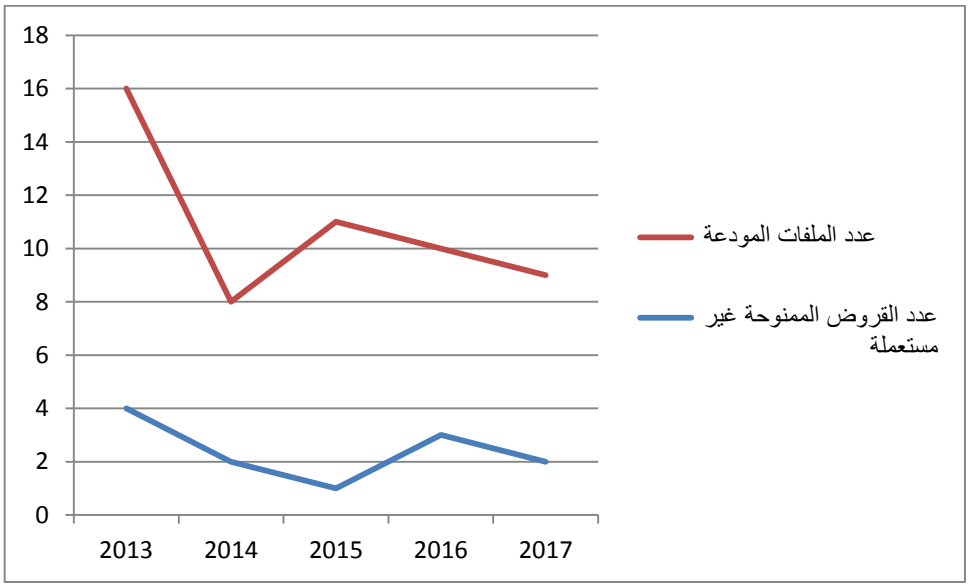

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

من المنحنى نلاحظ أن يوجد اقبل على قروض بناء الريفي حيث أن في سنة 2013 عدد الملفات المودعة كانت 16 وعدد القروض الممنوحة غير المستعملة 4.وفي سنة 2014 عدد الملفات المودعة 8 الى أن غير مستعملة 2 .وفي سنة 2015 بالغت عدد ملفات المودعة 11 وغير المستعملة 1.وفي سنة 2016 عدد ملفات مودعة 10 وغير المستعملة 3.و2017 عدد ملفات مودعة 9 وعدد القروض الممنوحة الغير المستعملة 2.

ومن هنا كانت عدد ملفات الممنوحة المستعملة مند افتتاح الوكالة 944 الى سنة 2017 هو 300 ملف بسبب أن المنطقة ذات طابع ريفي و زراعي يحب لأفراد السكن في المستثمرات الفلاحية .

عدد ملفات قرض الكلاسيكي :

جدول رقم 2-12 يبين عدد وملفات قرض الكلاسيكي :

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
مبلغ قروض ممنوحة	236826369	0	231000000	0	0
عدد ملفات مودعة	0	0	2	0	1
عدد ملفات ممنوحة غير مستعملة	0	0	0	0	0

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

شكل رقم 2-14 : يمثل مبالغ ممنوحة لقرض الكلاسيكي القديم

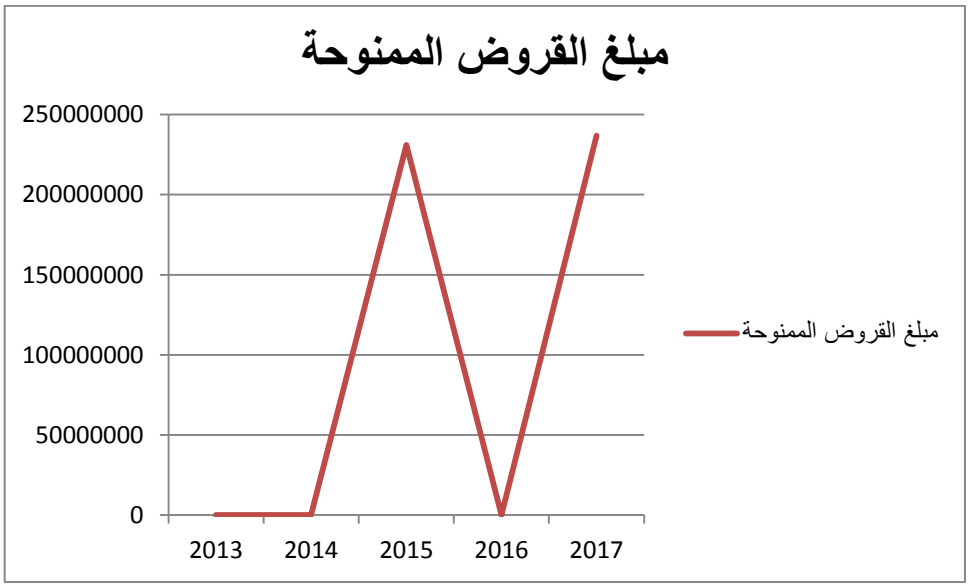

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

نلاحظ انه لا يوجد اقبل على هذا النوع حيث كان طلب في سنة 2015 و2017 وسنة 2015 كان عدد ملفات المودعة 2 الى انهما استعمالهم تم بمبلغ قدر 231000000 .وفي 2017 كان طلب واحد مودع ومستعمل بمبلغ 236826369.

ومنه سبب عدم طلب هذا القرض للإجراءات شديد وصعابة وفوائد عالية النسب .

جدول رقم 2-13 يبين عدد كل ملفات القروض مودعة من طرف الوكالة تقرت 944

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
رفيق	2	2	1	4	1	10
تحدي	2	0	2	2	4	10
تسبيقات على البضائع	1	0	1	1	0	4
قرض كلاسيكي	0	0	2	0	1	3
جهاز مساعدة	26	26	26	5	3	86

المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة

الفرع الثالث :دراسة علاقة القروض الفلاحية بالمردودية المنتجات "الرفيق و التحدي "

تعتبر دائرة تقرت من اكبر المناطق الفلاحية وذلك لوفرة بالموارد المائية والأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي حيث يغلب على النشاط الفلاحي للبلدية طابع زراعة النخيل وهذا لطبيعة المنطقة "صحراوية "إذ يعتبر أهم نشاط مميز للمنطقة.

جدول رقم 2-14 يبين علاقة القروض بحسابات و بالإيرادات لدى الوكالة و الزبائن

	2014	نسبة	2015	نسبة	الوحدة
حسابات الفلاحين	4800	49,49	5436	51,45	حساب
الإيرادات قطاع الفلاحي لدى الوكالة	429	1,73	9706	7,95	دينارا
الإيرادات قطاع غ الفلاحي لدى الوكالة	24222	97,98	228103	92,05	دينارا
مجموع الإيرادات الوكالة	24721	100	247809	100	دينارا
عدد القروض لدى الوكالة	28		32		ملف

المصدر : من اعدد الطالب بناء على وثائق مقدمة من الوكالة محل الدراسة

تحليل :

بالمقارنة من خلال الجدول الأولي تضح لنا أن الحسابات المدونة بالدنانير للتجارة و الفلاحين قد تطورت من سنة2014 حيث كانت النسبة تمثل49.49 % إلى51.45 % إلى سنة2015 و ذلك راجع فتح الفلاحين المستفيدين من برامج الدعم الفلاحي لحسابات لدى الوكالة ضمن الإجراءات المتبعة عند بداية الأشغال كما لوحظ تطور إجمالي حسابات الوكالة

وحيث الأرتفاع عدد القروض ممنوحة في سنة 2014من 28 الى 32 في سنة 2015 وذللك كان بسبب تغير الدولة اتجاه الاقتطادي من ريعي الى الاقتصاد السوق وتركيز على القطاع الفلاحي بشكل كبير .لأنه كان أنجاع قطاع ماقبل استعمار يحتج تكاليف قليلة وينتج أنتاج وزن ذهب وتنوع المناخات بتنوع المنطيق حيث أن الجزائر تملك كل مقومات الفلاحة بشت أنواعها .

واكبر دفع الزيادة اقبل على القروض الفلاحية وهو برنامج أخير للدعم الدولة لفلاح للقروض الفلاحية بتسديد الفوائد عليه وذلك ما يجعل تكوين علاقة طردية بين جانب اقتصادي و اجتماعي و مالي و السياسي .

أما فيما يخص المقارنة بين سنة 2014 و2015 فان إيرادات الوكالة و الموضحة من خلال الجدول (2-14) تزال تعتمد على قطاع الفلاحين إذا قدرت سنة2014 الإيرادات من القطع غير الفلاحي بنسبة97.98% من مجموع إيرادات الوكالة بينما قدرت ايرادت القطع الفلاحي ب1.73% أما في سنة2015 فنشهد نمو ملحوظ للإيرادات من القطاع الفلاحي حيث تطورت إلى7.95% و ذلك راجع إلى برنامج الدعم الفلاحي الذي نشط القطاع الفلاحي مما أدى إلى زيادة إيرادات البنك من هذا القطاع و انخفاض إيرادات البنك من القطاع الغير فلاحي إلى نسبة92.05% بعدما كانت تقارب ال97.98% بعدما كانت تقارب ال 97.98%سنة 2014.

كما أن عمليات فتح وغلق الحسابات في الوكالة :

فتح الحساب:

ويتم فتح الحساب البنكي بناء على طلب الزبون ونميز منه عدة أنواع:

-حساب الشكات :"200"تفتح هذه الحسابات لأصحاب الدخل المحدود وتختلف شروط فتحها بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين. فالأشخاص الطبيعيون يشترط عليهم البنك توفير:

*شهادة العمل.

*صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية، أو رخصة السياقة.

*مبلغ مالي قدره1000دج

*طلب خطي.

أما بالنسبة للأشخاص المعنويين مثلا الجمعيات الخيرية أو الثقافية يشترط عليهم البنك:

*عقد تأسيس قائمة الجمعية ،والاعتماد الممنوح من طرف السلطات.

*اسم المكلف بإدارة الحساب.

*مبلغ مالي قدره1000دج.

*طلب خطي.

-الحسابات الجارية :"300" تفتح هذه الحسابات لأصحاب الدخل المرتفع مثل التجار، وأصحاب الأعمال ،كما يمكن فتحه للمؤسسات سواء كانت مؤسسات مساهمة(،SPA)أو المؤسسات ذات مسؤولية محدودة(،SARL)مع مبلغ لا يقل عن 10000دج.

-حساب الدفتر :"251" وهي حسابات مخصصة للإدخار يتحصل بموجبه الزبون على نسبة تقدر ب،2%وهي متغيرة وتمنح له امتياز سحب أي مبلغ في أي وقت، وهي حسابات مخصصة للبالغين سن الرشد."18"

حسابات دفتر الأشبال :"281" وهي حسابات يفتحها الآباء لأبنائهم القاصرين ،يتحصل صاحب الحساب على نسبة 14%،لكنه لا يمكن سحب المبلغ إلا بعد مرور فترة محدودة.

-الحسابات الآجلة: وهي الحسابات التي تخصص للادخار مدتها لا تقل عن03 أشهر وتختلف نسبة الفائدة على

حساب مدة الادخار،في مثل هذه الحسابات لا يستطيع الزبون سحب المبلغ أو جزئه إلا بعد إنقضاء المدة المتفق عليها.

-حسابات بالعملة الصعبة :هذه الحسابات تفتح لذوي الدخل بالعملة الصعبة ويشترط البنك للقيام وهذه العملية:

*وثيقة تثبت وجود الدخل كالوثيقة التي يمنحها صندوق منح المتقاعدين.

*طلب خطي.

*نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.

*مبلغ مالي يقدر ب30 أورو.

-غلق الحسابات:

تتم هذه العملية بطريقتين هما:

-طريقة إدارية: ونقصد بهذه الطريقة أن البنك هو من يقوم بترصيد الحسابات بناءا على طلب خطي من الزبون فيأخذ البنك عمولته ويقدم المبلغ الباقي للزبون.

-طريقة إجبارية: هذه الطريقة تستخدم في حالة ما إذا كان الحساب لا يستقبل أموالا ،فيلجأ البنك إلى رصد الحساب، وفي حالة خروج الزبون مدين بعد إنقطاع العمولة يستدعى لدفع ما عليه من دين في أقرب وقت.

جدوا رقم 2-15 تبين علاقة بين قرض في اطار التحدي بإنتاج الزراعي طويل المدى :

	استثمار انتاجي	الاجمالي	الوحدة
مساحة الارض	27734	21026	هكتار
الموارد المائية	26198 لتر	840	بائر
زارعة النخيل	13712000	2069000	نخلة
عدد القروض التحدي	1	10	ملف

المصدر : من اعدد الطالب بناء على وثائق المقدمة من الوكالة تقرت رقم 944

تحليل :

من خلال الإحصائيات المقدمة في المعطيات العامة المميزة مؤشرات التنمية في منطقة تقرت لاحظنا أن المساحة الصالحة للزراعة غير كافية بالنسبة للمستثمرات (0.75 = 27.734 ÷ 21.026هـ/ للمستثمر) أي 0.75 هكتار للمستثمر و هذا يؤكد صغر المستثمر و هذا يؤكد صغر المستثمرات الذي يؤدي إلى ضعف دخل لفلاح و هذا يوجب تدخل الدولة ، على العكس الموارد المائية التي تعتبر متوفرة21.026 ÷ 26.198 = 0.80 (لتر في الثانية لكل هكتار (لكن توفر الموارد المائية لا يعني أن المستثمرات تستفيد منها و ذلك لاستعمالها أساليب تقليدية ، و للاستفادة من هذه الموارد ينبغي عصرنة نظام السقي باستعمال أساليب التقطير ، الرش المحوري .....إلخ.

أما بالنسبة لاستغلال الأراضي الزراعية في حالة زراعة النخيل لاحظنا قلة النخيل المنتجة مقارنة بالعدد الإجمالي2.069.000-1712.000=357.000 "نخلة " ي أن357.000 نخلة غير منتجة و هو عدد كبير من يعود إلى أن أغلب النخيل قديمة و أمال العناية بها ضعيفة.

ويعتبر القرض التحدي المحرك الوحيد للفلاح, حيث نلاحظ أن الفلاحين يسجلون أقبل ضعيف على هذا النوع من القروض .بحيث من سنة 2013 سجلت 10طلبات ومنح قرض واحد وسبب عدم اخد القروض من طرف الفلاحين مع وجود تسهيلات هو المساهمة الشخصية 10% من مبلغ المشروع .وسبب اخرى هو عدم واعي الفلاحين بالامتيازات ممنوحة لها في مجال الفلاحة لأن الفلاحين جلهم شيوخ وكهول وشباب يكدا منعدم .

ولذلك يجب أن نقوم بجمع الفلاحين وتبين لهم هذه الامتيازات ممنوحة لها في اطار دعم الفلاحين والتي تساعدهم في سير مشروعهم ويجب القيم بندوة وملتقيات لجذب الشباب نحو الفلاحة .حيث ان زيادة في القروض التحدي ترابطها زيادة في عدد الآبار وزيادة في عدد الآبار تصحبها زيادة في المستثمرات الفلاحية وزيادة عدد النخيل ,لذلك يجب رابط الفلاح بالبنك لمواجهة الحواجز التي امامه .

جدول رقم 2– 16 يبين علاقة المنتجات التي لا تستغرق وقت طويل في اطار قرض الرفيق :

نوع	مجموع الكلي	وحدة القياس
انتاج الحليب	10300000	لتر
انتاج البيض	864000	وحدة
لإنجازات المالية للمستثمرات	937	مستثمرة
رؤوس الأبقار	663	رأس
تربية الدواجن	238000	وحدة
مناصب الشغل في اطار قرض الرفيق	7406	منصب
ملفات قروض مقبولة لقرض الرفيق	4390	ملف

المصدر : من اعداد الطالب بناء على معلومات مقدمة من البنك محل الدراسة

أما فيما يخص عدد رؤوس الأبقار قليل جدا مقارنة بالأصناف الأخرى ، وهذا لخصوصية المنطقة "صحراوية" ،أضف إلى ذلك أن نسبة إنتاج الحليب و كذلك بالنسبة لإنتاج البيض و فيما يتعلق بنتائج قروض البنك لاحظنا أن تعدد الملفات المقبولة للقرض 4.390 معتبر مقارنة بالمرفوضة و هذا ما يبرز دور البنك حيث وصلت نسبة الانجازات المالية للمستثمرات تمثل" 0.66=1400/937 أي 66%" و من هذا يظهر أن هناك متابعة للإنجازات و يظهر هذا من خلال انجازات ميدانية.

و لاحظنا أن برامج التنموية قد كان لها أثار خاصة و يظهر هذا من خلال مناصب الشغل التي تم خلقها في القطاع "7406 "منصب عن طريق البنك.

من خلال دراستنا في هذا الفرع لاحظنا القروض الممنوحة ن طرف البنك كان له أثار خاصة في تحقيق البرامج التنموية و يظهر ذلك من خلال مناصب الشغل التي ساهمت في خلقها.

كما لاحظنا أن حسابات الفلاحين قد تطورت و ذلك راجع إلى فتح الفلاحين المستفيدين من القرض الفلاحي لحسابات لدى الوكالة ضمن الإجراءات المتبعة عند بداية الأشغال و هي مرسلة للارتفاع مع استمرار منح القروض الفلاحية.

أما فيما يخص إيرادات الوكالة فالملاحظ أنها لا تزال تعتمد على قطاع غير الفلاحين أي أن الإيرادات من القطاع غير الفلاحي أكبر من إيرادات القطاع الفلاحي و مع ذلك نشاهد نمو ملحوظ للإيرادات من القطاع الفلاحي حيث تطورت تطور ملحوظ و ذلك راجع إلى تسهيل منح القروض الفلاحية التي نشطت القطاع الفلاحي مما أدى إلى زيادة إيرادات البنك من هذا القطاع و انخفاض إيرادات البنك من القطاع الغير فلاحي

خلاصة الفصل :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الانتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية. ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية واتباع معايير و اجراءات تكون فعالة و ناجحة.

خاتمة

خاتمة

لقد عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، فقد شهد عدة تجارب منذ الاستقلال، وأول تجربة هي التسيير الذاتي التي جاءت تلقائيا بعد الاستقلال، ثم تلتها الثورة الزراعية، وكانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرة الفلاحية في منتصف الثمانينات، لكن ضرورة تحرير الاقتصاد الوطني والتخلي عن النهج الاشتراكي فرض اتجاه آخر تبناه إعادة تنظيم العقار وإعادة هيكلة القطاع الفلاحي إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع وتطويرها من خلال المشاريع الجديدة المطروحة.

ولأن القطاع الفلاحي عرف كل هذه الإصلاحات فكذلك الجهاز التمويلي الذي اتسم في الأول بمركزية شديدة وتعقد إجراءات من طرف الخزينة وكذا الشركات الفلاحية الاحتياطية والديوان الوطني للإصلاح الزراعي والبنك الوطني الجزائري إلى غاية إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضاف إلى هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

اختبار الفرضيات:

1 -يعتبر الجهاز المصرفي لأي بلد بأنه مجموعة من المؤسسات التي تقوم على قوانين وأنظمة تتبعها المصارف فهو يساهم بفعالية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمارس عدة أنشطة ومهام تتمثل في منح قروض الاستغلال و الاستثمار و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

2 -شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم و هذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية ..الخ وصولا إلى البرامج التنموية المتبعة لسنوات أخية وهذ ما يثبت صحة
الفرضية الثانية؛

3 -لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

4 -يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها: قرض في إطار التحدي الذي يمنح للفلاح لتمويل نشاطاته طويلة ومتوسطة المدى، إضافة إلى قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

النتائج العامة للدراسة:

1 -إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو إلى الانطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة والمتوازية، إضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات وعمليات الاستغلال تعد ضرورة حتمية؛.

2 -الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي؛

3 -إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية؛

4 -يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا؛

5 -بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض؛

6 -يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

التوصيات:

*ضرورة تبسيط الأمور القانونية من قبل البنك للفلاحين

*زيادة فعالية البرامج الخاص بالقطاع الفلاحي في الجزائر وتحديث الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتقليل من الاهتمام بالجانب الاقتصادي والنظر الى جانب المرودية ،وألا يقتصر دور البنك على الجانب المادي بل تقديم النصح والإرشاد للعميل.

*توجيه وتكوين إطارات مؤهلين بالقطاع الفلاحي.

*ضرورة عمل البنوك بالشريعة الإسلامية خاصة للقروض الفلاحية لان معظم الفلاحين لا يحبذون التعامل بالفوائد.

*العمل على تسويق الخدمات الجديدة المقدمة من طرف البنك حتى يكن العميل على اطلاع بكل جديد

*دعم الفلاحين الصغار عن طريق إنشاء بنوك فلاحية وتحفيز البنوك الأخرى لحرية لتقديم القروض لهم، و كذلك التوسع في إنشاء مراكز خدمية للمزارعين توفر لهم الدعم والإرشاد في مختلف مجالات عملهم.

*تشجيع قيام الصناعات التي تخدم القطاع الفلاحي ومستلزمات الإنتاج من أجل تحقيق التكامل بين قطاعي الفلاحة والصناعة.

*استمرار عمليات الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

*العمل على خلق المناخ المناسب للاستثمار الفلاحي من خلال السياسة المالية المنتهجة والنظم التشريعية فيما يخص العقارات الفلاحية و البرامج التنموية عن طريق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذا سياسة التجديد الريفي.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن دراسة هذا الموضوع ذات أهمية بالغة في ظل التحولات الاقتصادية التي نعيشها حاليا، وجب الاهتمام المشاريع الفلاحية وإعطائها نفس جديد وهذا لمواكبة التطورات التي يشهدها القطاع الفلاحي ومنه فالإحاطة بمختلف جوانب الموضوع غير ممكن وهذا يفتح المجال للطلبة في السنوات المقبلة لتوسع في جوانبه المختلفة لأنها تبقى في تطور دائم.

و نرجو الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل من الإلمام بجوانب هذا الموضوع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، ، 2003

2- لعشب محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2001

3- حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، ، 2005

4- د محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

5- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،

6- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ،.2000

7- عبد الرحمن دعالهبيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، التمويل الإداري، دار المريح، السعودية، ،1993

8- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، القاهرة-مصر، ،2007

9- عدنان هاشم السمرائي، الإدارة المالية، دار زهران للنشر، عمان-الأردن، ،1997

10- محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987

11- مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، ،1998

12- مصطفى رشدي شيخة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ، ،1999

13- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ،2010

14- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع-الأردن، ،2002 .

15- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ،2000ص77-78

المذكرات و الأطروحات :

16- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991،

17- لياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009،

18-. لكاتب أمينة ، "تمويل المشاريع الفلاحية عن طريق البنك ، " دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية عين الدفلى ،مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة خميس مليانة دفعة 2014.

19- باشوش حميد. واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015

20- وليد حمدي باشا السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2000/2010 .

21-خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999،

22- خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع آفاق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2004-2005،

23-زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980- 2009 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2014/2013

24- عياش خديجة سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر.

25-عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007،

26- فاطمة الزهراء تيرس "، القروض الفلاحية كأسلوب لترقية القطاع الفلاحي في الجزائر ،" مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة ،دفعة 2014.

27-يسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008،

المقالات :

28- أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة ،2001-2014جامعة سطيف، .، 2013 مارس12/11

29- بن سمينة دلال، مداخلة بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ملتقى دولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية بعنوان سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 21/22 نوفمبر 2006

30- محمد سعيد الفتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة حلب، سوريا، ،1979

المقابلة الشخصية :

40-بدر الدين موظف في مصلحة القروض للبنك BADR برتبة مكلف بالزبائن

41-ياسين العلاوي موظف في البنك مصلحة القروض للبنك الفلاحة والتنمية الريفية برتبة مكلف بالزبائن

42-عبد العزيز بوبكري مدير البنك للوكالة تقرت 944

الجرائد و المجالات :

43-الجزائر، رئاسة الحكومة ،برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، (2001-2004) ص 58-59

44-تم استحداثه في قانون المالية ،2013أنظر الجريدة الرسمية، العدد 72،30ديسمبر ،2012ص .19

الأحاديث التلفزيونية و الاذاعية :

45--www.bayt.com/Fr/specialties/9/111848شوهد في 2015-02-20
46- http://taougrite.yoo7.com/t605-topicشوهد 2015-04-23

47-http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-spot 2302.htmlشوهد في 2015-03-20

الانترنت :

48- http://www.ennaharonline.com/ar/?news=38511

بالفرنسية :

49- Slimane Bedrani, L'agriculture Algérienne Depuis 1966, OPU, Alger, 1981, p.209.
50- Hocine Toulait, L'agriculture Algérienne, Les Causes De L'échec, 1ere Edition, OPU, Alger, 1981.p353
51- Bouammar Boualem Le dévloppement agricole dans les régions sahariennes (Etude de cas de la région de Ourgla et de la région de Biskra 2006-2008).

الملاحق

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « ETTAHADI FÉDÉRATIF »

Définition :

ETTAHADI est dénommé FEDERATIF lorsqu'il est destiné aux opérateurs (transformateurs, conditionneurs et stockeurs de produits agricoles).

Secteur :
- Agroalimentaire.

Population concernée :
- Transformateurs de produits agricoles,
- Conditionneurs de produits agricoles,
- Stockeurs de produits agricoles.

Actions ciblées :
- Transformation de la tomate industrielle,
- Production de lait,
- Production de semences de pomme de terre,
- Fabrication de pâtes alimentaires et couscous,
- Conditionnement et exportation de dattes,
- Production d'olives de table et d'huile d'olive,
- Production de miel,
- Production de produits du terroir,
- Création d'unités d'élevage et centres d'engraissement,
- Insémination artificielle et transfert d'embryons,
- Abattage avicole et découpage,
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles d'origine animale,
- Distribution d'équipements (machinisme agricole, irrigation, serres...).

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Cahier de charges validé et attestation de validation,
  - Permis de construire (pour bâtiments d'exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage).
- ***Personnes morales :***

  Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
  - Bilans fiscaux des 3 derniers exercices + dernier (rapport du commissaire aux comptes + Situation intermédiaire de l'année en cours,
  - Copie conforme des statuts,
  - Copie conforme de l'agrément (pour les coopératives),
  - Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

En sus, il sera exigé par la banque les documents suivants :

- **Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine végétale :**
  - Contrat ou convention entre le transformateur et l'agriculteur précisant la superficie réservée au produit à transformer, à conditionner ou à stocker,
  - Certificat d'agréage de la parcelle délivrée par le CNCC (Centre National de Certification de Semences et de Conformité) et l'agrément lorsqu'il s'agit d'un établissement spécialisé dans le traitement et stockage de semences,
  - Rendements et productions prévisionnels.
- **Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine animale :**
  - Contrat ou convention entre l'unité et les éleveurs, précisant les quantités à livrer,
  - Agréments sanitaires des bâtiments d'élevage délivrés par les services vétérinaires de l'Etat.
- **Pour la distribution d'équipements** : Le dossier classique seulement.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-27 : CMT ETTAHADI Fédératif Agricole.
- CLT : 02-27 : CLT ETTAHADI Fédératif Agricole.

Série du prêt :
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 200.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 200.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage à définir du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie ≤10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

.../...

Liste des actions éligibles au crédit d'investissement « ETTAHADI »

1- travaux de préparation d'aménagement et de protection des sols :

- Drainage et assainissement ;
- Travaux de routage et d'épierrage ;
- mise en place de brise vents,
- amendement ;
- travaux de nivellement et terrassement ;
- ouverture de pistes agricoles ;
- amenée d'énergie électrique.

2- Opérations de développement de l'Irrigation agricole :

- mobilisation des ressources hydriques, réhabilitation ou réalisations d'ouvrages nouvelles, retenues collinaires, captage de sources, ouvrages de dérivation des eaux, forage, Puits ;
- création d'infrastructures de stockage intermédiaire (bassins d'accumulation) ;
- équipements de pompage et d'irrigation ;
- réalisation ou réhabilitation des réseaux de distribution d'eau agricole ;
- réalisation ou réhabilitation des réseaux de drainage ;
- Réalisation d'abris pour forage ;
- Réparation de pompes (destinées à l'usage agricole).

3- acquisitions de facteurs et moyens de production :

- acquisition d'intrants agricoles (semences, plants, engrais. produits phytosanitaires) ;
- Production animale : produits pharmaceutique, travaux d'entretien et de réfection des infrastructures d'elevages, frais de location;
- arrachage et/ou régénération des vieilles plantations ;
- opérations de greffages ;
- acquisition de matériel agricole ;
- - acquisition de matériels et petits ouillages agricoles ;
- acquisition de moyens de transports spécifiques ;
- acquisition de cheptels ;
- acquisition de matériels et d'équipements spécialisés d'élevage.

4- réalisation d'infrastructure, stockage, transformation, conditionnement, valorisation :

- réalisation et/ou rénovation des industries de transformation des produits agricoles situées à proximité ou sur les exploitations agricoles.
- réalisation d'infrastructures spécialisées pour la collecte et la réception des produits
- réalisation d'infrastructures spécialisées de stockage de produits agricoles (hangars, froid négatif et positif .....)
- construction et ou aménagement d'infrastructures de fabrication d'emballage pour le conditionnement des produits à usage agricole et agro- alimentaire ;

Fiche contrôle des documents des dossiers des crédits « ETTAHADI »

(Dossier : 02 Exemplaires 'original + copie')

- **D**emande de crédit dûment datée en précisant le type, le montant, la durée du crédit, sollicité et la garantie proposée.
- **A**ccuse de la réception **annexe II**
- **N**ote du comité de crédit avec une appréciation du directeur d'agence.
- **P**V de visite sur site détaillé qui doit préciser si l'exploitation dispose d'un réseau électrique et d'une ressource hydrique indispensables pour la réalisation du projet.
- **A**ttestation de validation de projet délivré par **DSA**
- **A**ttestation de validation de projet délivré par **BNEDER**
- **C**ahier de charges délivré par **l'ONTA** – Carte Fellah actualisé.
- **C**onsultation de la centrale des risques avec réponse négative.
- **E**tude technico-économique (bien détaillés les charges et les productions) + factures pro forma.
- **D**evis quantitatif et estimatif établi par un architecte (en cas des travaux de constructions) + permis de construire.
- **A**utorisation des services de l'hydraulique pour le fonçage de forage.
- **A**utorisation des services de l'environnement pour la pratique de l'élevage avicole.
- **A**ttestation sanitaire des lieux et d'établissement d'élevage (délivré par les services de la **DSA**) en cas de l'activité de l'élevage.
- **N**uméro de compte et manchette d'engagement **(SYBU)**.
- **E**xtrait de naissance **N° 12** + Copie de la carte d'identité nationale + Fiche de résidence.
- **A**ttestation fiscales.

03 ملحق

Liste des actions éligibles au crédit d'exploitation «RFIG»

Domaines couverts par le crédit par le crédit RFIG

- Acquisition d'intrants agricoles nécessaires à l'activité des exploitations agricoles ; (semences et plants, engrais. produits phytosanitaires .....) ;

- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires ;

- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du Système de Régulation des Produits Agricoles de Large consommation « **SYRPALAC** » ;

- Repeuplement ou peuplement des étables, des bâtiments de petits élevages, des bergeries et des écuries ;

- Acquisition d'emballages pour les produits agricoles.

Domaines couverts par le crédit fédératif

- Transformation de la tomate industrielle ;
- Production de lait ;
- Production de céréales ;
- Production de semences de pomme de terre ;
- Unités de fabrication de pâtes alimentaires et couscous ;
- Conditionnent et exportation de dattes ;
- Production d'olives de table et d'huile d'olive ;
- Production de miel ;
- Production de produits de terroirs ;
- Création d'unités d'élevages et centres d'engraissement ;
- Insémination artificielle et transfert d'embryons
- Abattage avicole et découpe ;
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles;
- Production et distribution de petits outillages agricoles, irrigation, serres....

- construction et ou aménagement d'infrastructures de fabrication, de conditionnement et d'entreposage des aliments pour animaux ;
- acquisition de matériels spécialisés au niveau de l'exploitation (collecte, séchage, pré-stockage) ;
- acquisition d'emballages pour les produits agricoles ;
- acquisition de chaines de triage et de conditionnement ;
- acquisition de chaines d'abattage et de découpe de petits élevages ;
- aménagement et/ou construction d'infrastructures agricoles ;
- soutien à l'exportation (transport intérieur, frais de conditionnement et de stockage prime, promotion) ;
- réalisation d'ateliers de conditionnement et de transformation de la laine ;
- réalisation d'ateliers de conditionnement et de transformation de l'alfa ;

5 -production artisanale :

- équipements pour la production artisanale rurale liée à l 'activité agricole ;
- Sparteries, vanneries ;
- fabrication de tapis ;
- préparation de laine de tonte ;
- tanneries traditionnelles ;
- bourrelleries, selleries ;
- fabrication d'articles de liège;
- Réparation de matériels agricoles ;
- Conditionnement et transformation des produits forestiers ;
- fabrication d'articles d'harnachement ;
- Création de petites distilleries.

6 - Protection et le développement des patrimoines génétiques animal et végétal :

- réalisation d'infrastructures spécialisées pour la production de semences, plants et géniteurs et la création de pépinières, végétale et animale ;
- réhabilitation et/ ou création d'infrastructures de conservation spécialisées autres que par le froid.

03 ملحق

Liste des actions éligibles au crédit d'exploitation «RFIG»

Domaines couverts par le crédit par le crédit RFIG

- Acquisition d'intrants agricoles nécessaires à l'activité des exploitations agricoles ; (semences et plants, engrais. produits phytosanitaires .....) ;
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires ;
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du Système de Régulation des Produits Agricoles de Large consommation « **SYRPALAC** » ;
- Repeuplement ou peuplement des étables, des bâtiments de petits élevages, des bergeries et des écuries ;
- Acquisition d'emballages pour les produits agricoles.

Domaines couverts par le crédit fédératif

- Transformation de la tomate industrielle ;
- Production de lait ;
- Production de céréales ;
- Production de semences de pomme de terre ;
- Unités de fabrication de pâtes alimentaires et couscous ;
- Conditionnent et exportation de dattes ;
- Production d'olives de table et d'huile d'olive ;
- Production de miel ;
- Production de produits de terroirs ;
- Création d'unités d'élevages et centres d'engraissement ;
- Insémination artificielle et transfert d'embryons
- Abattage avicole et découpe ;
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles;
- Production et distribution de petits outillages agricoles, irrigation, serres....

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « R'FIG »

Définition :

Le crédit R'FIG est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement de agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou e groupements économiques.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Agriculteurs et éleveurs à titre individuel,
- Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations,
- Unités de services agricoles,
- Entreposeurs de produits agricoles de large consommation,
- Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

Actions ciblées :
- Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires),
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires,
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation,
- Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins ...), gros élevage engraissement (acquisition taurillons, agneaux, chameaux...).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-15 : Crédit Agricole R'FIG.

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG.

Montant du prêt :
- Selon le volume d'activité développé par l'entreprise.

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque.
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CREDITS

Crédit « R'FIG FEDERATIF »

Définition :

Le crédit R'FIG FÉDÉRATIF est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des entreprises économiques organisées en société commerciale ou en coopérative et activant dans les filières de transformation, de stockage et/ou de valorisation des produits agricoles.

Secteur :
- Agroalimentaire.

Population concernée :
- Entreprises économiques organisées en société commerciale.
- Entreprises économiques de valorisation des produits agricoles.

Actions ciblées :
- Transformation de la tomate industrielle.
- Production de lait.
- Production de semences de pomme de terre.
- Fabrication de pates alimentaires et couscous.
- Conditionnement et exportation de dattes.
- Production d'olives de table et d'huile d'olive.
- Production de miel.
- Production de produits de terroirs.
- Création d'unités d'élevage et centres d'engraissement.
- Insémination artificielle et transfert d'embryons.
- Abattage avicole et découpage.
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles.
- Distribution d'équipements (machinisme agricole, irrigation, serres...).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit.
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location.
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture.
- Situation fiscale.
- Factures pro-forma.
- Plan de production valorisé.
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne.
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse National de Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

En sus, il sera exigé par la banque les documents suivants :

- ***Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine végétale :***
- Contrat ou convention entre le transformateur et l'agriculteur précisant la superficie réservée au produit à transformer et/ou à conditionner ou stocker,
- Certificat d'agréage de la parcelle délivrée par le CNCC (Centre National de Certification de Semences et de Conformité) et l'agrément lorsqu'il s'agit d'un établissement spécialisé dans le traitement et le stockage de semences,
- Rendements et productions prévisionnels.
- ***Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine animale :***
- Contrat ou convention entre l'unité et les éleveurs, précisant les quantités à livrer,
- Agréments sanitaires des bâtiments d'élevage délivrés par les services vétérinaires de l'Etat.
- ***Pour la distribution d'équipements :*** Le dossier classique seulement.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-16 : Crédit Agricole R'FIG FÉDÉRATIF.

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG FÉDÉRATIF.

Montant du prêt :
- Minimum : 10.000.000 DZD. Maximum : 1.000.000.000 DZD.

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois.

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le MADR Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliener pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque, *lorsque l'emprunteur n'a pas d'acte de propriété ou acte administratif (la valeur du bien donné en garantie doit être supérieure au montant du prêt).*
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

EURL Aicha datte : export : 52 000 000,00
SARL Boudi Boudraa : 17 620 000,00

2013.

SMC : ASM : 30 000 000,—.
SARL GIBO : ASF : 20 000 000,00.
Boudaoud Ali : ETTAHADI : 3315546,00
BENGANA BRAHIM : ETTAHADI : 3315546,00

: Ecole 06

EURL MEROUNE datte : ~~RFig~~ ETTAHADI export : 16 934 043,80

BERKANE Boudaa RFig paulchase :

2014

EURL Mer— ETTAHADI : 90 947 000,—.
SMC : ASM 30 000 000,—
SMC : Credit investissement absyne : 231 000 000,—
EUR Mer. RFig : export 100 000 000,—
SARL SAHARA Lacid. CMT : 164 000 000,—
Berguig Ahmed : ETTAHADI : 62926915,00

2015

Benosahi Ahmed Ettadi : 6626277,50
SMC : ASM : 5 400 000,00
HAMouda yassine : Ettahadi : 5.192.062,40.
SARL Boudi Boudraa export : 25 990 555,00
KAOUKAOU RFig paulte— : 10 266 24,77.
Alem FAYCAL : " " : 1957863,30.
OUAKOUAK LARBI : ETTAOUI : 62 503 643,58

2016

BENHNIA A. Kelil : Etat : 562937,00.

EURL GOMS : crédit classique : 331473388,00.

Benzig Tamra : Rétig paulet : 3377 000,—

Boubker Lamine : Etat : 3980 000,—

Ben amar A. Kelil : Etat : 19 986 370,00

SARL Tem serf Etat : 21 604 580,30.

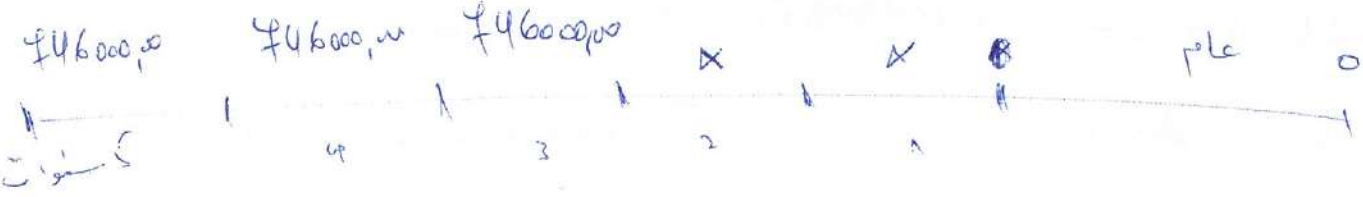

ملحق 07

القرض الاستثماري " التحدي "

مكـــونات الملـــف :

- طلب خطي للقرض
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية "ONTA"
- شهادة ميلاد
- دراسة تقنية اقتصادية منجزة من طرف مكتب دراسات معتمد ومصادق عليها من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية
- فاتورة شكلية
- عقد ملكية أو عقد امتياز للأرض
- اعتماد صحي لحظائر الحيوانات (عند الطلب)
- رخصة البناء لمباني الاستغلال (عند الطلب)
- رخصة من المصالح المختصة لحفر الآبار (عند الطلب)
- نسخة من العقد التأسيسي للشركة (للشخص المعنوي)
- نسخة من عقد اعتماد الشركة (للشخص المعنوي)
- محضر تعيين الممثل القانوني للشركة
- نسخة مصادق عليها للاعتماد بالنسبة للتعاونيات.

القرض الوطني "الرفيق"

مكونات الملف:

- طلب خطي
- عقد ملكية، عقد امتياز، عقد إيجار أو عقد إداري
- بطاقة مستثمر
- فاتورة شكلية (فلاح أو مزيي) مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية للولاية
- دراسة تقنية (مخطط الإنتاج مفوقا، ميزانية الخزينة التقديرية للموسم)
- بطاقة تقنية للاستغلال مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية للولاية،
- شهادة عدم المديونية مسلمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أو من أي بنك آخر.

القرض الاستثماري "التحدي"

مكونات الملف:

- طلب خطي
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية « ONTA »
- شهادة ميلاد
- دراسة تقنية اقتصادية منجزة من طرف مكتب دراسات معتمد و مصادق عليها من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- فاتورة شكلية
- عقد ملكية، عقد امتياز للأرض
- اعتماد صحي لطائر الحيوانات (عند الطلب)
- رخصة بناء لباني الاستغلال (عند الطلب)
- رخصة من المصالح المختصة لحفر الآبار (عند الطلب)
- نسخة من العقد التأسيسي للشركة (للشخص المعنوي)
- نسخة من عقد اعتماد الشركة (للشخص المعنوي)
- محضر تعيين الممثل القانوني للشركة
- نسخة مصادق عليها للاعتماد بالنسبة للمعاونات

09 Codo

PIECES CONSTITUTIVES D'UN DOSSIER DE CREDIT : CREDIT D'INVESTISSEMENT OU D'EXPLOITATION.

DOCUMENTS ADMINISTRATIFS ET JURIDIQUES :

- Demande de crédit signée par une personne habilitée ;
- Copie dûment légalisée des statuts (pour les personnes morales) ;
- P.V délibération désignant et autorisant le gestionnaire à contracter des emprunts ;

Copie dûment légalisée du registre de commerce ou toute autres documents justifiant l'autorisation d'exercice de l'activité projetée ou exercée (agrément, autorisation d'exploitations, carte fellah, carte d'artisan...etc) ;
Copie dûment légalisée du BOAL (Bulletin Officiel des Annonces Légales) ;
Copie dûment légalisée de l'acte de propriété, de concession ou de bail des locaux professionnels.

CUMENTS COMPTABLES ET FISCAUX :

Bilan et T.C.R. des trois (03) derniers exercices ;
Rapport du commissaire aux comptes pour les entreprises concernées ;
Bilans et T.C.R. prévisionnels ;
lan de financement et/ou de trésorerie ;
ituations fiscales et parafiscales récentes ou échéanciers éventuels.

UMENTS ECONOMIQUES ET FINANCIERS :

ıde technico-économique (en particulier pour les demandes d'investissement);
ture pro forma, devis, contrats des équipements à acquérir;
n des charges, carnet de commandes, contrats, conventions, ...etc.

S:

ntages obtenus : ANDI, concessions, avantages liés à l'exportation;
document jugé utile par le client pour appuyer sa demande de financement;
document nécessité par la mise en place des dispositifs spécifiques.

. Reproduction non autorisée interdite

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

10 Feb 10

Crédit « HABITAT RURAL »

CREDITS

Définition :

Le crédit Habitat Rural est un crédit immobilier hypothécaire destiné aux particuliers et réservé exclusivement à l'habitat rural, conformément à la nomenclature des communes rurales arrêtée par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural.

Secteur :
- Habitat Rural.

Population concernée :
- Personnes physiques de nationalité algérienne (résidents ou non résidents en Algérie),
- Personnes majeures âgées de 65 ans et moins,
- Personnes ayant un revenu stable égal au moins à 1,5 le SNMG.

Actions ciblées :
- Auto-construction d'une habitation,
- Extension de l'habitation existante,
- Aménagement ou rénovation de l'habitation existante.

Dossier à fournir :
- Décision d'éligibilité au soutien de l'Etat,
- Acte de propriété ou certificat de possession,
- Certificat négatif du bien,
- Documents administratifs énumérés dans la DR n° 24/2008 (Annexe 1).

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 12-01 : Crédit hypothécaire rural privé - 12-02 : CLT Equipement privé.

Série du prêt :
- 245 : Crédit Habitat Rural hypothécaire.

Montant du prêt :
- Minimum : 1.000.000 DA (avec présentation du certificat de possession).
- Maximum : 3.000.000 DA (avec présentation d'un acte de propriété).

Durée du prêt :
- 20 ans maximum (basée sur la capacité d'endettement et l'âge du bénéficiaire avec application de la règle : durée du crédit + âge ≤ 65 ans).

Date limite d'utilisation :
- 12 mois (après encaissement de la 1ère tranche).

Apport personnel :
- 10 % minimum de la valeur de la construction, extension ou aménagement (y compris la valeur du terrain).

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :

6 % (selon le revenu) :

- Si le revenu ≤ 6 fois le SNMG :
  - 1 % à la charge du bénéficiaire.
  - 5 % à la charge du trésor public.
- Si le revenu est compris entre 6 fois et 12 fois le SNMG :
  - 3 % à la charge du bénéficiaire.
  - 3 % à la charge du trésor public.

Délai de réalisation des travaux :
- 12 mois (dans le cas d'une opération d'aménagement ou de réhabilitation).
- 24 mois (dans le cas d'une opération de construction).

Remboursement par anticipation :
- Possible partiellement ou totalement à tout moment.

Avantages accordés aux épargnants :
- Taux d'intérêt débiteur épargnant préférentiel de 0.5 % (de moins du taux en vigueur) à condition que :
  - La durée de l'épargne ≥ 3 ans.
  - Le montant des intérêts cumulés durant les 3 dernières années = 3,5 % du montant du prêt (sur le compte LEB, DAT ou BDC).

Délai de traitement du dossier :
- Transmission du dossier dans les 24 heures après réception et vérification par le Chargé Clientèle,
- 20 jours au GRE (après réception du dossier),
- La décision favorable ou défavorable de la banque : 30 jours Maximum.

Garanties et réserves bloquantes :
- Hypothèque conventionnelle notariée de 1er rang sur le bien immobilier,
- La Banque peut demander une Caution solidaire signée par le conjoint ou, éventuellement, par les enfants majeurs du bénéficiaire,
- Toute autre garantie supplémentaire jugée nécessaire par la banque.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Souscription d'assurance d'insolvabilité,
- Souscription d'assurance multirisque habitations,
- Souscription d'assurance d'invalidité définitive,
- Souscription d'assurance de décès.

Amortissement :
- Constant.
- Mensualités égales selon tableau d'amortissement.

Organe de décision :
- Pouvoir GRE.

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « ANGEM »

Définition :

Le dispositif de financement ANGEM vise la création d'activités de production de biens et services, y compris à domicile, par l'acquisition de petits matériels et de la matière première de démarrage afin de permettre une intégration sociale et économique des populations cibles.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- 18 ans et plus.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- Demande de financement,
- Acte de naissance + Certificat de résidence,
- Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire,
- Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée,
- Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par l'ANGEM,
- Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro forma et/ou devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser,
- Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location),
- Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
- Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
- Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale,
- Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANGEM, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
- Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire « le paiement de la cotisation au Fond interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré »,
- Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
- Une copie des factures pro forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
- Les justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-19 : CLT ANGEM secteur privé.
- CLT Agricole : 02-19 : CLT ANGEM secteur agricole.

Série du prêt :
- 298 : Crédit ANGEM.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Coût maximum de l'investissement : 1.000.000,00 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % du coût de l'investissement.

Type/ durée du différé :
- Capital : 03 ans.
- Intérêts : 01 an.

Durée du prêt :
- 08 ans maximum.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % du coût de l'investissement.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Bonification : 100%.
- Intérêt : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPMAR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception du PNR/ Adhésion au Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements,
- Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

CREDIT

11 Cotes

Dispositif aidé « ANGEM »

Définition :

Le dispositif de financement ANGEM vise la création d'activités de production de biens e services, y compris à domicile, par l'acquisition de petits matériels et de la matière première de démarrage afin de permettre une intégration sociale et économique des populations cibles.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- 18 ans et plus.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- Demande de financement,
- Acte de naissance + Certificat de résidence,
- Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire,
- Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée,
- Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par l'ANGEM,
- Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro forma et/ou devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser,
- Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location),
- Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
- Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
- Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale,
- Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANGEM, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
- Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire « le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré »,
- Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
- Une copie des factures pro forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
- Les justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-19 : CLT ANGEM secteur privé.
- CLT Agricole : 02-19 : CLT ANGEM secteur agricole.

Série du prêt :
- 298 : Crédit ANGEM.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Coût maximum de l'investissement : 1.000.000,00 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % du coût de l'investissement.

Type/ durée du différé :
- Capital : 03 ans.
- Intérêts : 01 an.

Durée du prêt :
- 08 ans maximum.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % du coût de l'investissement.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Bonification : 100%.
- Intérêt : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPMAR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception du PNR/ Adhésion au Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements,
- Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « ANGEM »

Définition :

Le dispositif de financement ANGEM vise la création d'activités de production de biens e services, y compris à domicile, par l'acquisition de petits matériels et de la matière première de démarrage afin de permettre une intégration sociale et économique des populations cibles.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- 18 ans et plus.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- Demande de financement,
- Acte de naissance + Certificat de résidence,
- Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire,
- Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée,
- Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par l'ANGEM,
- Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro forma et/ou devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser,
- Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location),
- Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
- Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
- Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale,
- Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par l'ANGEM, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
- Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire « le paiement de la cotisation au Fond interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré »,
- Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
- Une copie des factures pro forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
- Les justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-19 : CLT ANGEM secteur privé.
- CLT Agricole : 02-19 : CLT ANGEM secteur agricole.

Série du prêt :
- 298 : Crédit ANGEM.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Coût maximum de l'investissement : 1.000.000,00 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % du coût de l'investissement.

Type/ durée du différé :
- Capital : 03 ans.
- Intérêts : 01 an.

Durée du prêt :
- 08 ans maximum.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % du coût de l'investissement.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Bonification : 100%.
- Intérêt : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPMAR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception du PNR/ Adhésion au Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements,
- Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CREDITS

Dispositif aide « CNAC »

Définition :

Le dispositif de financement est un crédit a long terme destiné à financer à hauteur de 70 % la création ou l'extension de micro entreprises.

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- Chômeurs de 30 à 50 ans.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para- agricole et agro- alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- **Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité » :**
  - Demande de financement adressée à la banque, établie par le chômeur promoteur,
  - Extrait d'acte de naissance n°12 (ou n°14 pour les présumés),
  - Attestation de résidence,
  - Copie légalisée du diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation, ou tout autre document attesta d'un savoir- faire,
  - Copie légalisée de la carte nationale d'identité,
  - Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement, établie par la CNAC,
  - Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement ou d'agencements à réaliser.
- **Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds » :**
  - Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, bail de location) au nom du promoteur pour les activités sédentaires,
  - Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…),
  - Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale,
  - Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale,
  - Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par la CNAC, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités sédentaires,
  - Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori, une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré),
  - Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension,
  - Une copie des factures pro- forma ou des devis actualisés s'il y'a lieu,
  - Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-17 : CLT CNAC non agricole 1 - 12-18 : CLT CNAC non agricole 2.
- CLT Agricole : 02-17 : CLT CNAC agricole 1 - 02-18 : CLT CNAC agricole 2.

Série du prêt :
- 355 : CLT Emploi de jeune.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Coût maximum de l'investissement : 1.000.000 DA.

Montant du PNR :
- 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- Capital : 03 ans.
- Intérêts : 01 an.

Durée du prêt :
- 08 ans maximum.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Bonification : 100%.
- Intérêt : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- *Engagement notarié du gage du matériel roulant*/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (deux ans renouvelable ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception PNR/ Adhésion au fonds de caution mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billet à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la centrale des risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements financés/ Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant financé/ Certificat de vétérinaire pour les activités d'élevage,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

13 ملحق رقم

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Dispositif aidé « ANSEJ »

Définition :

Le dispositif de financement ANSEJ est un crédit à long terme destiné à financer, à hauteu de 70%, la réalisation de projets dans le cadre du programme de l'emploi de jeunes de l'Et

Secteur :
- Micro entreprise.

Population concernée :
- Chômeurs de 19 à 35 ans.
- Le gérant peut avoir 40 ans s'il crée 02 emplois.

Actions ciblées :
- Toute activité entrant dans les secteurs agricole, para-agricole et agro-alimentaire telle que définie dans l'annexe de la nomenclature des activités finançables par la BADR (DR n° 17/2005).

Dossier à fournir :
- **Dans une 1ère phase « pour l'obtention de l'éligibilité » :**

Demande de financement/ Acte de naissance/ Certificat de résidence/ Diplôme, qualification professionnelle, attestation de formation ou tout autre document attestant d'un savoir-faire/ Copie d'une pièce d'identité (CNI ou PC) légalisée Attestation d'éligibilité ou de conformité de financement établie par l'ANSEJ/ Copie du plan d'affaires, accompagnée des factures pro-forma et/ou des devis estimatifs de travaux éventuels d'aménagement, d'agencements ou d'installation d'équipements à réaliser.

- **Dans une 2ème phase « pour la mobilisation du crédit et déblocage des fonds » :**

Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession ou bail de location) au nom du promoteu pour les activités sédentaires/ Copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan...)/ Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale/ Copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale/ Procès verbal de visite du local devant abriter l'activité, établ par l'ANSEJ, valable pour toutes les parties à l'exception des activités sédentaires/ Contrat d'adhésion au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire (le paiement de la cotisation au Fonds interviendra a postériori une fois le crédit bancaire mobilisé, l'apport personnel versé et le PNR viré)/ Copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase de réalisation, en création ou en extension/ Copies des factures pro-forma ou devis actualisés s'il y'a lieu/ Justificatifs de versement du PNR et de l'apport personnel.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CLT : 12-15 : CLT Micro-entreprise Privée 1 - 12-16 : CLT Micro-entreprise Privée 2
- CLT Agricole : 02-15 : CLT Micro-entreprise Agricole 1 - 02-16 : CLT Micro-entreprise Agricole 2

Série du prêt :
- 355 : Crédit à long terme Emploi de Jeunes.

Montant du prêt :
- 70% du coût de l'investissement,
- Montant maximum du prêt : 10.000.000 DA.

Montant du prêt non rémunéré PNR :
- 29 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA,
- 28 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- 03 ans pour le capital.
- 01 an pour les intérêts.

Durée du prêt :
- 8 ans.

Date limite d'utilisation :
- 12 mois renouvelables.

Apport personnel :
- 1 % Si le montant total du projet est ≤ 5.000.000 DA.
- 2 % Si le montant est compris entre 5.000.000,01 et 10.000.000 DA.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- 100 % de bonification.
- Taux d'intérêt bonifié : 0%.

Garanties et réserves bloquantes :
- Engagement notarié du gage du matériel roulant/ Engagement notarié du nantissement des équipements à acquérir/ Engagement d'hypothèque maritime/ Souscription avec renouvellement de la DPAMR/ Bail de location (02 ans renouvelables ou égal à la durée du prêt) ou acte de propriété du local.
- Réception PNR/ Adhésion Fonds de Caution Mutuelle/ Versement de l'apport personnel/ Lettre de déchéance du terme à faire signer par le promoteur/ Chaine de billets à ordre/ Convention de prêt dûment enregistrée/ Demande de la consultation des risques et des impayés/ Déclaration à la Centrale des Risques.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Nantissement des équipements/ Hypothèque maritime,
- Gage du matériel roulant,
- Souscription DPAMR.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :

الفهرس

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر تقدير

ملخص البحث ..... **I**

قائمة المحتويات ..... **II**

قائمة الجداول..... **III**

قائمة الاشكال ..... **IV**

قائمة الملاحق..... **V**

مقدمة ..... أ

الفصل الاول : التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي بالجزائري

المبحث الأول : التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.....01

المطلب الأول : التمويل مفاهيم حول التمويل..... 01

الفرع الأول :مفهوم حول التمويل..... 01

الفرع الثاني : طرق التمويل وأهميته 02

الفرع الثالث : أنواع التمويل ومصادره..... 04

المطلب الثاني : طرق التمويل الفلاحي **06**

الفرع الأول : التمويل الفلاحي وأهميته وطبيعته..... 06

الفرع الثاني : ضمانات ومخاطر التمويل الفلاحي..... 07

الفرع الثالث :شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي..... 08

المطلب الثالث : سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر..... 09

الفرع الأول : التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي..... 09

الفرع الثاني : اجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية..... 11

الفرع الثالث : تمويل القطاع الفلاحي في اطار البرامج التنموية..... 15

الفرع الرابع : مؤسسات التمويل الفلاحي..... 22

المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية..... 24

المطلب الأول : الدراسات السابقة بالغة العربية..... 24

المطلب الثاني : الدراسات بالغة الأجنبية..... 27

المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية..... 27

خلاصة الفصل 28

الفصل الثاني : دراسة حالة عملية تمويل مشروع استثماري من طرف بنك BADR وكالة تقرت رقم 944

المبحث الأول : منهجية الدراسة و الادوات المستخدمة..... 29

المطلب الأول : طريقة الدراسة..... 29

الفرع الأول : المنهج المتبع ومصادر المعلومات..... 29

الفرع الثاني : المجتمع وعينة الدراسة..... 30

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة..... 30

المبحث الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها في دراسة..... 31

المطلب الأول : دراسة تطبيقية لتقديم قرض في إطار التحدي وقرض الرفيق من طرف وكالة تقرت رقم944 31

الفرع الأول : مراحل منح قروض فلاحية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تقرت رقم944 31

الفرع الثاني : تقديم ملف طلب قرض التحدي والرفيق للدراسة..... 35

الفرع الثالث : دراسة طلب قرض التحدي ة الرفيق..... 39

الفرع الرابع : الدراسة المالية للمشروع في اطار قرض التحدي و الرفيق..... 42

الفرع الخامس : مخطط سير القرض من الطلب الى منح..... 45

المطلب الثاني : دراسة احصائية حول عملية التمويل في منطقة ورقلة..... 46

الفرع الأول : أهم المؤشرات التنمية في القطاع الفلاحي للمنطقة ورقلة..... 46

الفرع الثاني : تطوير ملفات لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقرت رقم 944 49

الفرع الثالث : دراسة علاقة القروض الفلاحية بالمردودية المنتجات "الرفيق و التحدي " 60

خلاصة الفصل..... 66

الخاتمة 67

قائمة المراجع..... 70

الملاحق..... 72

فهرس المحتويات 90